

تصنيف الأديان عند الإمام الرّازي (ت 606 هـ) من خلال تفسيره "مفاتيح الغيب" - دراسة وصفية نقدية -

Classification Of Religions By Imam Al-Razi (D. 606 AH) Through His Interpretation (Mafatih Al-Ghayb) -Descriptive Critical Study-

عَدّار يوسف¹

¹ جامعة الجزائر -1-، كلية العلوم الإسلامية (الجزائر)، addaryoussoufi@gmail.com

تاريخ النشر: جوان 2020

تاريخ القبول: 28/06/2020

تاريخ الإرسال: 19/01/2020

الملخص

الهدف من الكتابة عن تصنيفات الرّازي (ت606هـ) للأديان الموجودة في تفسيره، الموسوم بـ: "التفسير الكبير" أو "مفاتيح الغيب"، هو إثبات صحة نسبة هذه التصنيفات إلى الرّازي (ت606هـ)، علما بأن الخلاف قائم بين الباحثين في تفسير الرّازي (ت606هـ)، هل أتمه أم لا؟ ويهدف هذا البحث أيضا إلى بيان درجة أصالة هذه التصنيفات، ومدى أخذه من تصنيفات من سبقه واستفادته منها، وبيان مدى إمكانية الاعتماد على هذا التصنيف في علم الأديان الآن، علما بأنه تكثّف للإنسان الآن أديان لم تكن معلومة للرّازي عند وضعه لتصنيفاته. وفي البحث أيضا إبراز للجوانب المنهجية في التصنيفات، مع التركيز على دراسة آلية التقسيم التي اعتمد عليها الرّازي (ت606هـ) في تصنيفاته دراسة تحليلية جادة؛ ولم يغفل البحث الحديث عن الأسس التي قام عليها تصنيف الرّازي (ت606هـ)، علما بأن كلّ تصنيف في جميع الحقول أسسا تعكس الخلفية العلمية والثقافية للمصنّفين.

الكلمات المفتاحية: تصنيف؛ أديان؛ الرّازي (ت606هـ)؛ تفسير؛ دراسة.

Abstract:

The goal of writing about al-Razi's classifications of religions that are in his interpretation, is to prove the correctness of the attribution of these classifications to Al-Razi, This research also aims to show the degree of authenticity of these classifications, and the degree of taking it from the classifications of its predecessors and benefiting from them, and to indicate the degree to which this classification can be relied on in the science of religions now. And in the research, too, a highlight of the methodological aspects of the classifications, with a focus on the study of the

division mechanism that Al-Razi relied on in his classifications; the research did not neglect the foundations on which the Al-Razi classification was based.

Key words: Classification; religions; Al-Razi; interpretation; study.

المقّمة

التّصنيف عمليّة ضرورية لتلخيص تجارب البشر العلميّة و العمليّة في تقسيم يضع أمام الباحث خريطة لتلك الخبرات تهديه إلى ما يريده في يسر وسهولة؛ و هو شبيه من بعض الوجوه بالبوصلّة أو بـ: "نظام تحديد المواقع"، وما يبتغيه الباحث من التصنيف شبيه بما يبتغيه الباحث عن مكان ما من النظام المذكور، ويهدف الباحث بمعرفة التّصنيف إلى نفس ما يهدف إليه الباحث عن مكان تقريبا، أي الوصول إلى علم يطلبه؛ حتى إذا وصل إلى ما يطلبه أخذ يستكشفه، ويفحصه، ويتأمل فيه، ويستخلص النتائج من ذلك، ثمّ يستثمر تلك النتائج فيما يعود عليه أو على مجتمعه بالفائدة؛ وأهمّ ما يعينه في هذا الطّريق ما علمه من الوشائج والعلاقات و الصلات الموجودة بين الأشياء المصنّفة؛ ولولا الخريطة الموضوعية لذلك لم يهتد إلى تلك العلاقات بسهولة.

ولمّا أحسّ المفكرون والعلماء بأهميّة التصنيف انصرفوا إليه؛ ووضعوا للخبرات البشريّة العلميّة والعمليّة أنظمة تقسيم في حقول كثيرة، ومن أهمّ هذه الحقول:

- العلوم، فوضعوا ما يسمّى بـ: تصنيف العلوم "La classification des sciences".
 - الوثائق المكتبية (الكتب و المجلات...)، فوضعوا ما يسمّى بـ: التصنيف المكتبي "La classification bibliographique".
 - الكائنات، فوضعوا ما يسمّى بـ: علم التصنيف "Taxonomy".
- والحقول التي وُضع لها أنظمة تصنيف كثيرة، منها: الطب (تصنيف الأدوية، و الأمراض...)، والكيمياء (تصنيف العناصر الكيميائيّة)، والتربية (تصنيف التخصصات في بلد ما بغرض تغطية التكوينات الجارية لكافة التخصصات المصنّفة).

و قد كان لعلماء الحضارة الإسلاميّة مساهمات هامة في مجال التّصنيف، ففي تصنيف العلوم مثلا نجد علماء الإسلام قد أفردوا لتصنيفها كتابا، أو ضمّنوا كتبهم تصنيفات للعلوم كان بعضها فتحا وإبداعا في تصنيف العلوم، مثل تصنيفات العلماء: ابن حزم (ت 456 هـ)، وأبي إسحاق الشاطبي (ت 790 هـ)، وعبد الرحمن ابن خلدون (ت 808 هـ).

ومن الحقول التي اهتمّ المفكرون والعلماء بتصنيفها "الأديان" فصار عندنا ما يمكن تسميته بـ: "تصنيف الأديان" "La classification des religions"؛ وتعدّدت هذه التصنيفات وتوّعت في هذا العصر وقبله، فتراكم ما يمكن تسميته بـ: "تصنيفات الأديان" "LES classification des religions"، بإضافة كلّ تصنيف إلى واضعه؛ وقد كان للمسلمين خاصّة تصنيفات في هذا المجال، منها تصنيف الإمام ابن حزم الأندلسي (ت 456 هـ)، وتصنيف الإمام الشهرستاني (ت 548 هـ)، وغيرهما؛ وقد نال التصنيفان المذكوران نصيبهما من الدّراسة و التحليل من بعض الدّارسين و الباحثين؛ ومن هذه الدّراسات دراسة (د. عدنان المقراني) حول تصنيف ابن حزم (ت 456 هـ) للأديان، ضمن كتابه "نقد الأديان عند ابن حزم الأندلسي"؛ وبِحُثْمحمد خليفة حسن أحمد خليفة الموسوم بـ "منهج الشهرستاني في دراسة الأديان والفرق"، الذي نشره في مجلة الفيصل، (عدد: 109).

و للإمام فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) تصنيفات للأديان لم تأخذ نصيبها من الدّراسة -في حدود علمي- رغم أهمّيتها، فرغبت في الكتابة عن هذه التصنيفات الموجودة في تفسيره، الموسوم بـ: "التفسير الكبير" أو "مفاتيح الغيب"، فجاء هذا البحث للكلام على هذه التصنيفات، محاولاً الإجابة على الإشكالات الآتية:

- ما مدى صحّة نسبة هذه التصنيفات إلى الرازي (ت 606 هـ)، علماً بأنّ الخلاف قائم بين الباحثين في تفسير الرازي (ت 606 هـ)، هل أتمّه أم لا؟ و ما مدى أصالة التصنيف الذي ذكره؟ و ما مدى أخذه من تصنيفات من سبقه واستفادته منها؟ و هل يمكن الاعتماد على هذا التصنيف الآن؟ علماً بأنّه تكتفّ للإنسان الآن أديان لم تكن معلومة (ت 606 هـ) للرازي عند وضعه لتصنيفه؛ هذا، مع العلم بأنّ الرازي (ت 606 هـ) -كما سيأتي- قال في ثقة ما يدلّ بأنّه وضع تقسيماً جامعاً للأديان.
- و يجرّ السؤال السابق إلى السؤال الآتي و هو: كيف يمكن الاستفادة من تصنيف الرازي (ت 606 هـ) في علم مقارنة الأديان الآن؟
- وما هي أسس تصنيف الرازي (ت 606 هـ) ومبادئه التي ارتكز عليها؟ علماً بأنّ لكلّ تصنيف في جميع الحقول أسساً تعكس الخلفيّة العلميّة و الثقافيّة للمصنّفين.

ومن أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالات السابقة كتبت هذا البحث وفق الخطّة الآتية:

- (1) المقدمة.
- (2) المبحث الأول: التعريف بالإمام الرازي (ت 606 هـ) و تفسيره، و تعريف تصنيف الأديان.
- (3) المبحث الثاني: عرض تصنيفات الإمام الرازي (ت 606 هـ) للأديان، و تهذيبها.
- (4) المبحث الثالث: تحليل تصنيفات الإمام الرازي (ت 606 هـ) للأديان، و نقدها.
- (5) الخاتمة: النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: تعريف تصنيف الأديان، و التعريف بالإمام الرازي و بتفسيره.

المطلب الأول : التعريف بالإمام الرازي، و التعريف بتصنيف الأديان

الفرع الأول: تعريف تصنيف الأديان

التصنيف: لغة¹ أصله من الصَّف بالكسر، و هو النَّوعُ والضَّرْبُ من الشَّيْءِ ، و يُجمع إلى أصنافٍ و صُدُوفٍ؛ ولتصنيف جعل الشيء أصنافاً أي جعله أنواعاً؛ يقال صَفَّاهُ تَصْنِيفاً: جَعَلَهُ أَصْنَافاً، وَمَيَّزَ بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ بِمَنْه تَصْدِيفُ الْكُتُبِ، وتصنيف العلوم؛ لأنَّ المصنِّفَ يَقْسِمُ الْكِتَابَ إِلَى أَصْنَافٍ، أي: أنواع، و ضروب حسب المواضيع؛ ومصنِّف الأديان يَقْسِمُهَا أَيْضاً إِلَى أَنْوَاعٍ، و ضروب بناء على أسسٍ يراها، أو يَتَّبِعُهَا .

وأما معنى التصنيف في الاصطلاح العام فهو: "جمع، و ترتيب الأشياء المتشابهة في أقسام تبعاً للصفات المتشابهة؛ و فصل بعضها عن بعض حسب درجات تمايزها"².

وبناء على ما سبق يقال: تصنيف الأديان هو تقسيم الأديان المعلومة إلى أنواع تقسيماً يرسم حدوداً بين الأديان الخاصة، بحيث يحصل تمييز العقائد، و الممارسات الأساسية لكل واحد من الأديان، ويشير في الوقت نفسه إلى العلاقات التي تربط بينها.

الفرع الثاني: التعريف بالإمام الرازي

الإمام فخر الدين الرازي (544هـ - 606 هـ) ترجمته عالية، فلا تغني هذه السطور عن إيفائه حقه من التعريف والتجلة؛ و أنى يتأتى لنا ذلك وهو العالم الذي جمع بين الموسوعية في المعرفة، والدقة في الأنظار، لم يصل إلى الجمع بينهما إلى الحد الأقصى الممكن إلا القليل النادر من العلماء؛ وحقاً للامة الإسلامية أن تفخر بأن يكون الإمام الفخر الرازي (ت 606 هـ) للأديان منها، فبعض ما عرفه الناس الآن اكتشفه الرازي (ت 606 هـ) بنظره الدقيق قبل قرون³؛ و قد أفردت كتب في التعريف بالرازي (ت 606 هـ) وفكره؛ فلهذا، و لأجل ما سبق ذكره نكتفي هنا بالإحالة على بعض تلك الكتب لمن أراد أن يعرف هذه الشخصية الفذة و النادرة⁴ ، مع تقديم هذه السيرة الموجزة مأخوذةً من بعض كتب التراجع⁵، فنقول:

الإمام الرازي هو أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن ابن علي، التميمي، البكري، الطبرستاني، الرازي، الملقب بفخر الدين، والمعروف بابن الخطيب الري الشافعي، المولود سنة (544 هـ)؛ كان رحمه الله فريداً عصره، و متكلماً زمانه، جمع كثيراً من العلوم ونبغ فيها؛ فكان إماماً في التفسير والكلام، والعلوم العقلية، وعلوم اللغة؛ ولقد أكسبه نبوغه العلمي شهرة عظيمة، فكان العلماء يقصدونه من البلاد، ويشدون إليه الرحال من مختلف الأقطار؛ وقد أخذ العلم عن والده ضياء الدين، المعروف بخطيب

الرّبي (كان حيّا قبل 559 هـ)، وعن الكمال السّمنانيّ (ت 575 هـ)، والمجد الجيلي⁶، وكثير من العلماء الذين عاصروهم و لقيهم؛ وله فوق شهرته العلميّة شهرة كبيرة في الوعظ، حتى قيل: إنّه كان يعظ باللسان العربيّ، واللسان العجميّ، وكان يلحقه الوجد في حال الوعظ ويكثّر البكاء.

ولقد خلّف - رحمه الله - للنّاس مجموعة كبيرة من التّصانيف في الفنون المختلفة؛ وقد انتشرت هذه التّصانيف في البلاد، ورزق فيها الحظوة الواسعة، والسّعادة العظيمة، إذ إنّ النّاس اشتغلوا بها، وأعرضوا عن كتب المتقدّمين؛ ومن أهمّ هذه المصنّفات: تفسيره الكبير المسمّى بمفاتيح الغيب، وله في علم الكلام: المطالب العالية، وله في أصول الفقه: المحصول، وفي الحكمة: شرح الإشارات لابن سينا، وشرح عيون الحكمة، وفي الطّلاسمات: السّر المكنون، وله في النّحو: شرح المفصل للزمخشري، وشرح الوجيز في الفقه للغزالي.. وغير هذا كثير من مصنّفات، التي يتجلّى فيها علم الرجل الواسع الغزير.

هذا، وقد كانت وفاة الرّازي - رحمه الله - سنة 606 هـ بالرّبي؛ ويقال في سبب وفاته: إنّه كان بينه وبين الكراميّة⁷ خلاف كبير وجدل في أمور العقيدة، فكان ينال منهم وينالون منه سبّاً وتكفيراً، وأخيراً سَمُوهُ، فمات على إثر ذلك.

المطلب الثاني: التعريف بتفسير الرّازي

تفسير الرّازي (ت 606 هـ) المعروف بـ: "التفسير الكبير" أو "مفاتيح الغيب"، هو من أهمّ التّفسيرات التي عنيت ببيان معاني القرآن الكريم، ولا يمكن للباحث في القرآن الكريم أن يستغني عنه، فقد كان ولا يزال مصدراً لمعرفة معاني القرآن؛ وكُتِبَ في قيمة هذا التّفسير بحوث، ورسائل قيّمة عوّدت بالتّفسير، وأبرزت جوانب العظمة والتميّز فيه، لبرزت أموراً أخرى تتعلّق بالتّفسير⁸.

و هذه البحوث و الرّاسات أجيب فيها على إشكاليّين لهما تعلّق بتصنيفات الرّازي (ت 606 هـ) للأديان؛ وهما مشكلة كتابة التّفسير، ومشكلة قيمة التّفسير، وفيما يلي عرض لهما:

الفرع الأوّل: مشكلة كتابة تفسير الرّازي، وعلاقتها بتصنيفاته للأديان

بعض التّراجم التي ترجمت للإمام الرّازي (ت 606 هـ) فيها عبارات تفيد بأنّ الإمام لم يكمل التّفسير، لأنّ هذا التّفسير الموجود بيننا منسوباً للرّازي (ت 606 هـ) بعضه ليس له، بل هو تكملة من بعض تلاميذه؛ و هنا يأتي إشكال آخر يتفرّع عن هذا الإشكال، وهو ما يلي: كيف يمكن إضافة تصنيفات الأديان المأخوذة من التّفسير إلى الإمام الرّازي (ت 606 هـ) مع احتمال أن يكون الكلام في تصنيف الأديان المأخوذ من التّفسير ليس للرّازي (ت 606 هـ) بل هو لمكمل التّفسير؟

أما السؤال الأول فقد كفانا في الجواب عليه البحوث و الأساسات التي أنجزت حول التفسير ، و من أهم هذه البحوث البحث الذي كتبه عيادة بن أيوب الكبيسي بعنوان: "شبهات حول تفسير الرازي (ت 606 هـ) ، عرض ومناقشة"، تناول فيه قضية كتابة التفسير ، وأورد الأقوال في ذلك، وحاصلها ما يلي:

القول الأول: الرازي (ت 606 هـ) لم يكمل تفسيره، و قد قال به من العلماء شمس الدين الذهبي (ت 748 هـ)، و ابن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، و ابن قاضي شهاب (ت 851 هـ)؛ و أي هذا القول من المعاصرين محمد حسين الذهبي، والشيخ مناع القطان؛ و لهم فيما ذهبوا إليه حجج تُراجع في البحث المذكور⁹ ؛ وبعض أصحاب هذا القول ادعى بأن الرازي (ت 606 هـ) انتهى في التفسير إلى سورة الأنبياء.

و لا يوجد دليل يصحح هذا الادعاء إلاّ و عليه اعتراض يبطله؛ و يهدم هذا الادعاء أيضا أدلة واضحة لا يمكن الطعن فيها؛ و من ذلك أنّ الرازي (ت 606 هـ) أنهى تفسيره لكثير من السور بذكر تاريخ ختم السورة، و من تلك السور ما هو واقع بعد سورة الأنبياء، مثل قوله -عند ختم تفسير سورة الصافات -: "تم تفسير هذه السورة ضحوة يوم الجمعة، السابع عشر من ذي القعدة سنة ثلاث و ستمائة، و الحمد لله رب العالمين..."¹⁰.

و من أجل قوة الاعتراضات الواردة على القول بأن الرازي (ت 606 هـ) انتهى في التفسير إلى سورة الأنبياء ذهب بعض القائلين بأن الرازي (ت 606 هـ) لم يكمل تفسيره إلى رأي آخر يقوم على اعتبار الرازي (ت 606 هـ) لم يلتزم ترتيب السور في تفسير القرآن؛ بل كان يدع تفسير بعض السور، و ينتقل إلى غيره مما هو واقع بعده؛ واعتمد في التفريق بين ما هو للرازي (ت 606 هـ) وما هو لغيره على دراسة الأسلوب، وعلى أدلة أخرى سواها. و من الداهيين إلى هذا عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني (ت 1386 هـ) في بحثه حول تفسير الرازي (ت 606 هـ) ، ووصل في هذا البحث إلى أنّ القدر الذي هو من تصنيف الفخر الرازي (ت 606 هـ) هو من أول الكتاب إلى آخر تفسير سورة القصص، ثم من أول تفسير الصافات إلى آخر تفسير سورة الأحقاف، ثم تفسير سورة الحديد والمجادلة والحشر، ثم من أول تفسير سورة الملك إلى آخر الكتاب، وما عدا ذلك فهو من تصنيف أحمد بن خليل الخولي (ت 637 هـ) مكمل التفسير¹¹.

القول الثاني: الرازي (ت 606 هـ) أكمل تفسيره كله بنفسه؛ و ذهب إلى هذا القول الشيخ الفاضل بن عاشور (ت 1390 هـ)، وغيره؛ و يمكن اعتبار كلّ من اختصر تفسير الرازي (ت 606 هـ)، أو استمدّ وأفاد من مواضع مختلفة منه مع نسبة الكلام إلى الرازي (ت 606 هـ) قائلاً بهذا القول و إن لم يصرّح به،

كالبيضاوي (ت 685 هـ) وغيره، لأنّه لا يمكن تفسير هذا الصنيع إلّا بما ذكر؛ و لهذا القول أدلة مبسطة في البحوث التي تناولت قضية كتابة تفسير الرّازي (ت 606 هـ) ¹².

و استنادا على ما سبق بيانه يكون الجواب على الإشكال الآخر بالقول: إنّ تصنيفات الأديان الموجودة في التفسير هي للإمام الرّازي (ت 606 هـ) في كلّ التقديرات و الأحوال، أي بناء القول بأنّ الرّازي (ت 606 هـ) أكمل تفسيره كلّ بنفسه، و بناء على القول بأنّ الرّازي (ت 606 هـ) لم يكمل تفسير القرآن الكريم؛ لأنّ التصنيفات - على هذا القول - واقعة في الأصل الذي هو للرّازي (ت 606 هـ) لا في التكملة؛ و نحن هنا نبني على ما حقّه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت 1386 هـ)، في التفريق و التمييز بين الأصل و التكملة، وقوله هو الأقرب إلى الصّحة والرّاجح البين رجحانه كما سبق؛ و بيان ذلك أولاً يكون بذكر محالّ تصنيفات الأديان في التفسير، و هو ما يلي:

- التصنيف الأول المبدوء بقوله: "اعلم أنه لا سبيل إلى استقصاء مذاهب العالم في هذا الموضع، ومن أراد ذلك فليطالع كتابنا الذي سميناه «بالرياض المونقة»، إلّا أنا نذكر ههنا تقسيماً جامعاً للمذاهب...¹³ موجود في تفسير الآية 118 من سورة هود، و هي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود / 118).

- التصنيف الثاني المبدوء بقوله: "اعلم أن المسلم لا يخالفه في المسائل الأصولية إلا طبقات ثلاثة...¹⁴ موجود في تفسير الآية 17 من سورة الحج، و هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عَمَلُؤُا وَالَّذِينَ هَانُوا وَالصَّبْرُ بَيْنَ وَاللَّهِ وَالْمُجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (الحج / 17).

- التصنيف الثالث المبدوء بقوله: "اعلم أن المشركين طوائف...¹⁵ موجود في تفسير الفاتحة الآية 05 من السورة، وهي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة / 05).

فالتصنيف الأول و الثالث للأديان واقعان في التفسير الذي هو للرّازي (ت 606 هـ) قطعاً، لأنّه لا خلاف بين المترجمين للرّازي (ت 606 هـ) و النّارسيين لتفسيره أنّ تفسير سورتي الفاتحة و هود هو من تفسير الإمام الرّازي (ت 606 هـ)؛ ويضاف إلى هذا أنّنا إذا رجعنا إلى كتاب "الرياض المونقة" الذي أحالنا الرّازي (ت 606 هـ) عليه نجده يذكر التصنيف الأول الموجود في التفسير، و نجد تطابقاً كبيراً في اللفظ مع تصرّف بتقديم و تأخير؛ فبدأ في "الرياض المونقة" بمبثبي النبوات، وانتهى إلى منكري مبدأ العالم من غير ذكر لمنكري الحقائق؛ و تكلم عن منكري الحقائق، وعن فرقهم في مباحث لاحقة من الكتاب ¹⁶.

و أمّا التصنيف الثاني للأديان الواقع في سورة الحج فهو أيضاً من تصنيف الرّازي (ت 606 هـ) على الأصحّ من الأقوال، أي على قول عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت 1386 هـ)

بأن تفسير سورة الحج واقع في الأصل لا في التكملة. ويزيد هذا القول قوة أن الرازي (ت 606 هـ) في سورة البقرة عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَزَلُّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ (البقرة/36). قال: "والآية على جميع التقديرات تدل على أن النبي لا يكون مذنباً، أما المخالف فقد تمسك في كل واحد من المواضع الأربعة التي ذكرناها بآيات، ونحن نشير إلى معاقدها، ونحيل بالاستقصاء على ما سيأتي في هذا التفسير" ¹⁷، ثم أنجز ما وعد به في العبارة الصريحة غير الموهمة: "ونحن نشير إلى معاقدها، ونحيل بالاستقصاء على ما سيأتي في هذا التفسير" ¹⁸. فأحالنا في الجواب على مطاعن من قدح في عصمة النبي في باب التبليغ على تفسيره لسورة الحج بـ "بذلك بقليل، لاستقصائه الجواب في هذه السورة على المطاعن المشار إليها هناك" ¹⁹ فقال: "والكلام عليه مذكور في سورة الحج على الاستقصاء" ²⁰. و تفسير سورة البقرة (ت 606 هـ) هو للرازي قطعاً كما سبق بيانه؛ فلا يمكن أن يحيل على تفسير سورة فسوها من جاء بعده، بل يحيل على تفسير سورة وقع منه تفسيرها.

فإن قيل: قوله: "والكلام عليه مذكور في سورة الحج على الاستقصاء" ²¹. غير صريح في كون الذّكر هو الرازي (ت 606 هـ)، فقد يكون القول مقحماً أقحمه مكمل التفسير في الأصل ليحيلنا على جوابه المفصل على المطاعن الموجودة في تفسير سورة الحج؛ أحيب بأن هذا متجه، ووارد لو لم يكن قوله: "والكلام عليه مذكور في سورة الحج على الاستقصاء" ²². مسبقاً قبله بقليل بقوله: "أما المخالف فقد تمسك في كل واحد من المواضع الأربعة التي ذكرناها بآيات ونحن نشير إلى معاقدها، ونحيل بالاستقصاء على ما سيأتي في هذا التفسير" ²³. فوقع هذا في تفسير سورة البقرة الذي هو للرازي (ت 606 هـ) وفاقاً يدل بأن الرازي (ت 606 هـ) وعد أولاً بالإحالة على استقصاء الأجوبة على مطاعن الطاعنين في العصمة على مواضع الجواب إجمالاً، أي: من غير تعيين السورة التي يكون فيها استقصاء الجواب، ثم أحال على موضع استقصاء الجواب على المطاعن في عصمة النبي في باب التبليغ على سورة الحج بتعيين السورة؛ ولا يمكن أن يكون هذا التصرف لمكمل التفسير، لأن العبارة المجملّة التي ليس فيها تعيين السورة هي لمفسر سورة البقرة صراحة، لأن الرازي (ت 606 هـ) ذكر أدلة القول المختار في مسألة عصمة النبي في أفعاله حال النبوة مفصلة، وأضرب عن ذكر أدلة المخالفين في المسألة واعداء بأنه سيذكرها في تفسيره، وأنه سيذكر الجواب على تلك الأدلة على سبيل التفصيل؛ ثم بعد ذلك كرر الوعد، و ذكر أنه سينجزه في سورة الحج، و لو لم يفعل ذلك لكان كمن يبني بناء ولا يُتمّه، لأنه من المناسب أن تُذكر مع أدلة القول المختار أدلة الأقوال المخالفة والأجوبة عليها، علماً بأن منهج الرازي (ت 606 هـ) في تأليفه - كما هو معروف عنه - استيفاء أدلة أقوال المخالفين؛ فحين لم يذكرها في تفسير سورة البقرة كان لا بدّ ذكورها في تفسيره لسورة الحج جرياً على عادته، وتقديراً منه بأن ذلك الموضع في سورة الحج هو الأنسب لاستيفاء أدلة المخالف؛ فهذا، و ما ذكر قبله يصدق كون مفسر

سورة الحجّ هو الرازي (ت 606 هـ)، و يصحّ -تفريعاً على ذلك- نسبة تصنيف الأديان الموجود في تفسير سورة الحجّ إلى الرازي (ت 606 هـ).

و بناء على ما سبق نقول مستنتجين: إنّ تصنيف الأديان المذكور في تفسير سورة الحجّ هو من تصنيفات الإمام الرازي (ت 606 هـ) للأديان.

الفرع الثاني : مشكلة قيمة التفسير، و علاقتها بتصنيف الرازي للأديان

أثارت عبارة: "فيه كلّ شيء إلاّ التفسير" مشكلةً، فالعبارة تطعن في قيمة تفسير الرازي (ت 606 هـ) لو صحّت؛ ولم يكن العلماء العارفون بتفسير الرازي (ت 606 هـ) ليغيب عنهم بطلان هذه العبارة بما حقّوه و عرفوه من التفسير؛ ومنهم قاضي القضاة أبو الحسن علي السبكي (ت 756 هـ) الذي قال -حين نقلت له العبارة المذكورة-: "ما الأمر كذا، إنّما فيه مع التفسير كلّ شيء"²⁴؛ ومن المعاصرين الرّائين للعبارة المذكورة الشيخ الفاضل بن عاشور (ت 1390 هـ)²⁵؛ وقد أحسن الدكتور عيادة بن أيوب الكبيسي حين أنهى بحثه في هذه المسألة بقوله: "ولا نكون مغالين و لا متجاوزين حدّ الصّدق إنّ قلنا: إذا كان اللّس عيالا في التفسير بالرواية على الإمام الطّبري، فإنهم عيال كذلك- في التفسير بالدراية على الإمام الرازي (ت 606 هـ) رحمهما الله تعالى"²⁶.

والمحقّقون و الدارسون للتفسير بعناية اتفقوا بأنّ لكلام الرازي (ت 606 هـ) تعلّقاً قريباً أو بعيداً بالآيات التي يفسّرها؛ ويكشف تفسيره عن معان لها صلة بالآية يغفل عنها كثير من المفسرين لدقّتها؛ و ينطبق هذا القول على التفسير الذي تضمّن تصنيفات الرازي (ت 606 هـ) للأديان.

فالتصنيف الأول جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْلُونَ مِثْلَ بَيْنٍ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ (هود/118)، فالرازي (ت 606 هـ) قال عقب إيراد الآية: "والمراد افتراق الناس في الأديان والأخلاق والأفعال"²⁷. ثمّ شرع يذكر أقسام المذاهب والأديان بما يدلّ على صدق ما أخبرت به الآية بتتزيلها، و عرضها على الواقع و المعقول؛ فلم يخرج ذكر التّصنيف عن بيان معنى الآية؛ والعجيب أنّ الرازي (ت 606 هـ) لم يخرج عن سياق الآية، ففيها إطلاق الاختلاف بما يعني أنّ جميع أنواع الاختلاف مراد، و هذه الأنواع على سبيل الحصر هي ما ذكره الرازي (ت 606 هـ) في قوله السّابق، و هي :

- افتراق الناس في الأديان ، أي في العقائد و أصول الدين.
- افتراق الناس في الأخلاق.
- افتراق الناس في الأفعال، أي في الشّرائع العمليّة.

و في الآية أيضاً عدم تعيين المذاهب المفترقة، بما يعني أنّ جميع المذاهب و الأديان مشمول بالآية؛ وهذه المذاهب والأديان على سبيل الحصر، هي ما حاول الرازي (ت 606 هـ) حصره بتصنيفه المذكور في تفسيره لهذه الآية؛ و عبارته الصّريحة: "إلاّ أنا نذكر هاهنا تقسيماً جامعاً للمذاهب"²⁸. تدلّ على أنّه قصد ذلك؛ وهذا القصد متّسق مع إطلاق المذاهب، وعدم تعيينها في الآية المفيد لكون جميع

المذاهب داخلا في معنى الآية وُصْنِعُ الرّازي (ت 606 هـ) في تصنيف الأديان اختلف في تفسيره للآية التي فيها تعيين المذاهب في التصنيف الثاني الآتي .

و التصنيف الثاني ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عَمَلُوا وَالَّذِينَ هَلُوا وَالصَّبِّينَ وَالنَّهْ وَالْمُجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (الحج 17).

و في هذه الآية ذكر للمذاهب على التّعيين؛ و الرّازي (ت 606 هـ) رأى في تفسيره لهذه الآية أنّ فيها تقسيما للمذاهب المخالفة للمسلم في النبوات، لأنّها جاءت بعد قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ ﴾ (الحج: 16)، و الوحي و التنزيل من مباحث النبوات، قال الرّازي (ت 606 هـ): "واعلم أنّه تعالى لما قال: ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ ﴾ (الحج: 16) أتبعه في هذه الآية ببيان من يهديه ومن لا يهديه"²⁹. ثم شرع يوضح أنّ تصنيف الأديان المذكور في الآية يطابق الواقع من حيث كونه تصنيفا ذكرت فيه أقسام الأديان من حيث الاختلاف في النبوات؛ وبعد إتمامه للتصنيف قال: "فثبت أنّ الأديان الحاصلة بسبب الاختلافات في الأنبياء عليهم السلام هي هذه الستة التي ذكرها الله تعالى في هذه الآية"³⁰. و لكنّه استطرد بذكر المذاهب المخالفة للمسلم في الإلهيات كالسوفسطائية ، والمذاهب المشاركة له في نبوة نبيه كالجبرية؛ و لم يكن هذا الاستطرد عبثا، وفضولا، وخروجا عن بيان معنى الآية؛ لأنّ الغرض ذكر المذاهب و الأديان المسكوت عنها في الآية التي قد يسأل القارئ المدقّق عنها، عن سبب السكوت عنها؛ فذكرها الرّازي (ت 606 هـ) ، وبيّن في التفسير أنّ الغرض من الآية بيان المذاهب المخالفة للمسلم في النبوات كما يدلّ عليه السياق، فلو خرجت الآية إلى تعيين المذاهب الأخرى لأتى ذلك إلى الاختلاف و الخلل بالنظر لسياق الآية وعلاقتها بما قبلها؛ فالرّازي (ت 606 هـ) أراد أن يقول: المذاهب و الفرق المسكوت عنها في الآية هي ما أعينه، فيتم بتعيينها و ذكرها الحصر؛ ولما كان القرآن الكريم منزها عن الاختلاف و الخلل ناسب أن يذكر في الآية من المذاهب و الأديان ما خالف دين الإسلام في النبوات فقط، لأنّ الآية المقصودة مسبوقة بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يُرِيدُ ﴾ (الحج: 16) المشير إلى الاختلاف في النبوات؛ وأشار الرّازي (ت 606 هـ) أيضا إلى سبب آخر في الاقتصار في الآية على ذكر الأديان المخالفة للمسلم في النبوات، وهو أنّ المخالفين للمسلم في الإله، وهم السوفسطائية، والدهرية ، والفلاسفة لا يوجدون في العالم متظاهرين بعقائدهم، ومذاهبهم، بل يكونون مستترين؛ بخلاف المخالفين له في النبوات فإنهم أمم، وأجناس ظاهرة و متغلبة؛ فجاء في الآية تعيينها لتمييز الإسلام عنها، وبيان أنّ الهداية في اتباع الإسلام³¹ ؛ وهذا الفعل من الرّازي (ت 606 هـ) هو في الحقيقة من صميم تفسير الآية الذي لا يستطيعه غير الرّازي (ت 606 هـ)

وأمثاله ؛ و هو بيان لوجه من وجوه الإعجاز القرآني؛ فليس في هذا التفسير خروج عن بيان معنى الآية، بل الذي فيه عروج بتفسيرها إلى مقامات يعجز عن بلوغها الكثير.

و التصنيف الثالث ذكره عند تفسير الآية 05 من سورة الفاتحة ،وهي قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، (الفاتحة: 05). و في تفسيرها ذكر أن الآية تدلّ على التوحيد المحض المنافي للشرك وأنواعه³²، فناسب أن يعرف القارئ طوائف المشركين وأنواع الشّرك التي وقع فيها المشركون ليتجنبها؛ فجاء ذكر طوائف المشركين، ومعبوداتهم التي عبدوها دون الله أو مع الله لبيان منافاة كلّ ذلك للتّوحيد المحض الذي رغب في الآية، و حدّث علي؛ قال الرازي (ت606هـ) - مبينا العلاقة الموجودة بين ما نصّت عليه الآية، و بين بيانه لطوائف المشركين - ما يلي:"إذا عرفت هذه التّفاصيل فنقول : كل من اتخذ الله شريكا فإنه لا بد وأن يكون مقدما على عبادة ذلك الشريك من بعض الوجوه، إما طلبا لنفعه أو هربا من ضرره؛ وأما الذين أصروا على التّوحيد، وأبطلوا القول بالشّركاء، والأضداد، ولم يعبدوا إلا الله، ولم يلتفتوا إلى غير الله فكان رجاؤهم من الله، وخوفهم من الله، ورغبتهم في الله، ورهبتهم من الله، فلا جرم لم يعبدوا إلا الله، ولم يستعينوا إلا بالله ؛ فلهذا قالوا: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ، فكان قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: 05) قائما مقام قوله: لا إله إلا الله"³³ . فليس في تفسير الآية خروج عن التفسير ببيان طوائف المشركين كما هو واضح.

و النتيجة التي نخلص إليها من خلال ذكر الرازي (ت606هـ) لتصنيفات الأديان عند تفسيره، أن تلك التصنيفات ليست مقطوعة الصّلة عن بيان معنى الآيات المفسّرة؛ وهذا ممّا يظهر بطلان مقولة:" فيه كلّ شيء إلا التفسير" .

المبحث الثاني: عرض تصنيفات الإمام الرازي للأديان، و تهذيبها

من الملفت للنّظر أنّ تقسيمات الرازي (ت606هـ) للأديان المذكورة في تفسيره دقيقة، و جامعة؛ لكن بعضها في جمع الأديان أعمّ من بعض؛ فالتصنيف الموجود في تفسير سورة هود أعّمها، ثم يليه في العموم التصنيف الموجود في تفسير سورة الحجّ، فهو أعمّ من الموجود في تفسير سورة الفاتحة؛ وروعي في ترتيب هذه التصنيفات هذا المعنى، فقّمنا الأعمّ على غيره.

المطلب الأول : التصنيف الأول

و جاء هذا التصنيف في تفسير الآية 118 من سورة هود، و هي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود : 118).³⁴

الفرع الأول : تهذيب التصنيف

هذا التصنيف الغرض منه استيعاب مذاهب العالم في تقسيم جامع، فالناس في مذاهبهم فريقان :

الفريق الأول: ينكرون العلوم الحسّية والعلوم البديهيّة ، وهؤلاء هم السفسطائية .

الفريق الثاني يقرّون بالعلوم الحسية كالعلم بأن النار حارة، والشمس مضيئة، و بالعلوم البديهيّة كالعلم بأنّ النفي والإثبات لا يجتمعان؛ وهؤلاء المقرون هم أكثر أهل العالم. وهم أصناف، هي:

1. مثبتو العلوم الحسية و العلوم البديهيّة مع إنكار إمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، وهم الذين ينكرون أيضاً النظر إلى العلوم، وهم قليلون³⁵.

2. مثبتو العلوم الحسية، والعلوم البديهيّة مع التسليم بإمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، لكنهم لا يثبتون لهذا العالم الجسماني مبدأ أصلاً، وهم الأقلون³⁶.

3. مثبتو العلوم الحسية، والعلوم البديهيّة مع التسليم بإمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، و يثبتون لهذا العالم الجسمانيّ مبدأ، و لكنهم يقولون: ذلك المبدأ موجب بالذات، وهم جمهور الفلاسفة.

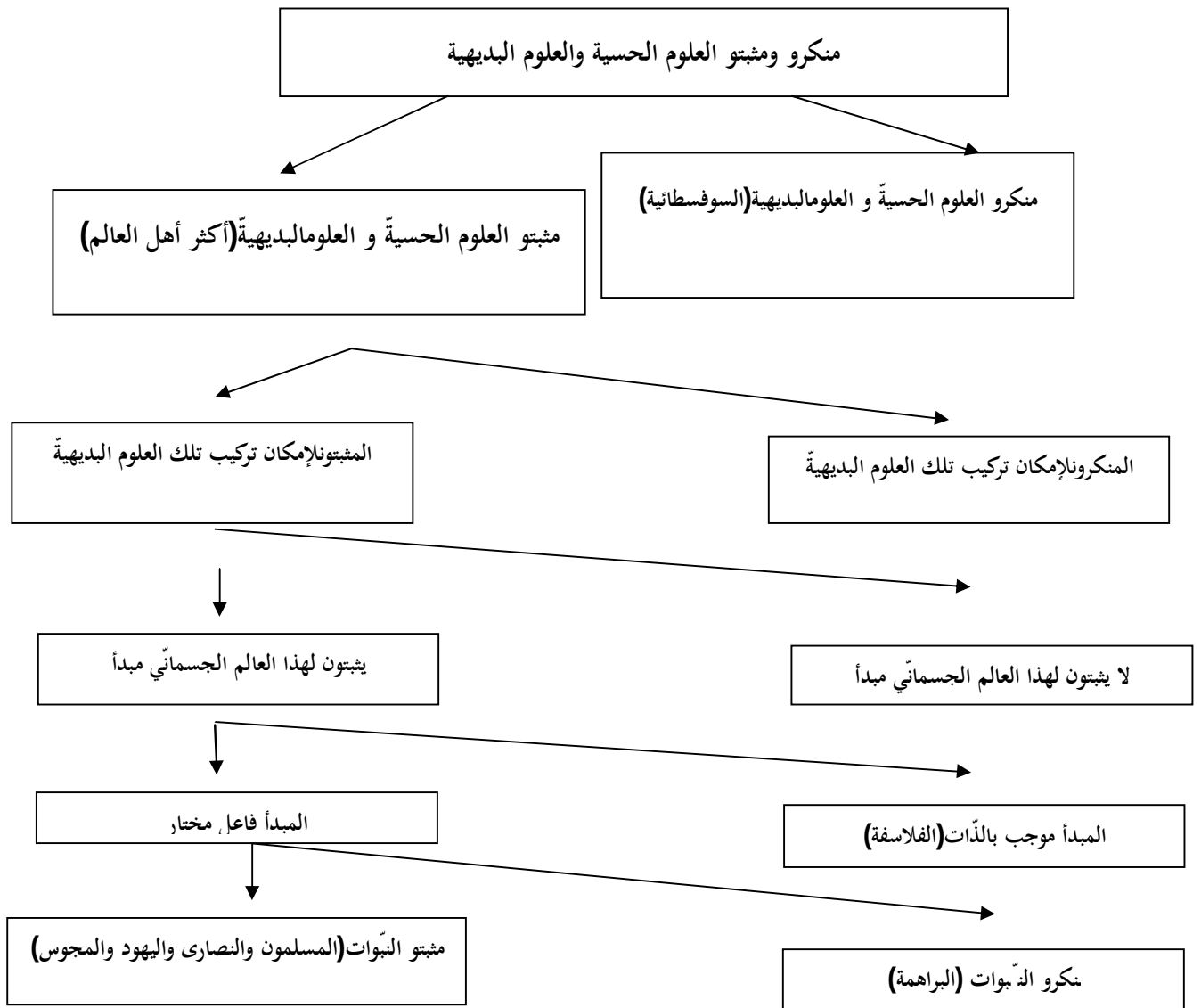
4. مثبتو العلوم الحسية، و العلوم البديهيّة مع التسليم بإمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، و يثبتون لهذا العالم الجسمانيّ مبدأ، و يقولون: ذلك المبدأ فاعل مختار، لكنهم يقولون مع ذلك: إنه ما أرسل رسولاً إلى العباد، و هم البراهمة.

5. مثبتو العلوم الحسية، و العلوم البديهيّة مع التسليم بإمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، و يثبتون لهذا العالم الجسمانيّ مبدأ، و يقولون: ذلك المبدأ فاعل مختار، و يقولون أيضاً: إنه أرسل الرسول، وهذا الصنف هم أرباب الشرائع والأديان، وهم المسلمون والنصارى واليهود والمجوس.

ثم أشار الإمام الرازي (ت 606 هـ) إلى أنّ بين كلّ طائفة من هذه الطوائف اختلافات يصعب حصرها، تتفرّع بسببها الطائفة الواحدة إلى طوائف، وهذا ما يفسّر كثرة مذاهب العالم رغم رجوعها إلى مصبّات مشتركة في الأصول الكبرى.

الفرع الثاني تشجير التّصنيف

يمكن تلخيص مذاهب العالم التي ذكرها الرازي (ت 606 هـ) في هذا التّصنيف في الجدول الآتي:



المطلب الثاني : التّصنيف الثاني

وهذا التّصنيف موجود في تفسير الآية 17 من سورة الحجّ، و هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدّٰنِينَ عٰمَدُوْا وَالدّٰنِينَ هٰنُوْا وَالصّٰبِۢنَ وَالنّٰصِيۢنَ وَالْمَجُوۡسَ وَالدّٰنِينَ اَشْرَكُوْا إِنَّ اللّٰهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْفِىۡ اِنَّ اللّٰهَ عٰلَمُ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾³⁷.

الفرع الأوّل: تهذيب التّصنيف

غرض الرازي (ت 606 هـ) من هذا التّصنيف ذكر طبقة النّاس المخالفة للمسلم في النّبوات تبعاً للغرض من الآية التي هو بصدد تفسيرها، لكنّه أراد أن يكمّل التّصنيف بذكر الطّبقّة المخالفة للمسلم في

الإله، والطبقة المخالفة له فيما سوى أصل نبوة النبي محمد صلى الله عليه و سلم، أي مع الموافقة له في الإله والنبوات. فتحصل من كل ذلك ثلاث طبقات، هي:

الطبقة الأولى: الطبقة المشاركة للمسلم في الإله وفي نبوة نبيه، و لكنها تخالفه في أصول سوى الأصلين المذكورين، **كالخلاف بين الجبرية والقدرية** في خلق الأفعال البشرية، والخلاف بين مثبتتي الصفات والرؤية، ونفاتها؛ فإن المختلفين في هذه القضايا متفقون في الإله و في نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

الطبقة الثانية: الذين يخالفون المسلم في النبوة، ولكن يشاركونه في الاعتراف بالفاعل المختار، والقائلون بالفاعل المختار أصناف:

1. المعترفون بوجود الأنبياء، المتبعون لمن كان نبياً في الحقيقة، و هم المسلمون واليهود والنصارى، وفرقة أخرى بين اليهود والنصارى وهم الصابئون.

2. المعترفون بوجود الأنبياء، المتبعون لمن كان متبئاً، و هم المجوس .

3. المنكرون للأنبياء على الإطلاق، و هم عبدة الأصنام والأوثان، وهم المسمون بالمشركين ، ويدخل فيهم البراهمة على اختلاف طبقاتهم .

فالأديان الحاصلة بسبب الاختلافات في الأنبياء عليهم السلام ستة هي: الإسلام، و اليهودية، والنصرانية، الصابئة، والمجوسية، و عبادة الأصنام والأوثان، ويدخل في عبادة الأصنام والأوثان البراهمة على اختلافها.

الطبقة الثالثة: الذين يخالفون المسلم في الإله، وهم أصناف، هي :

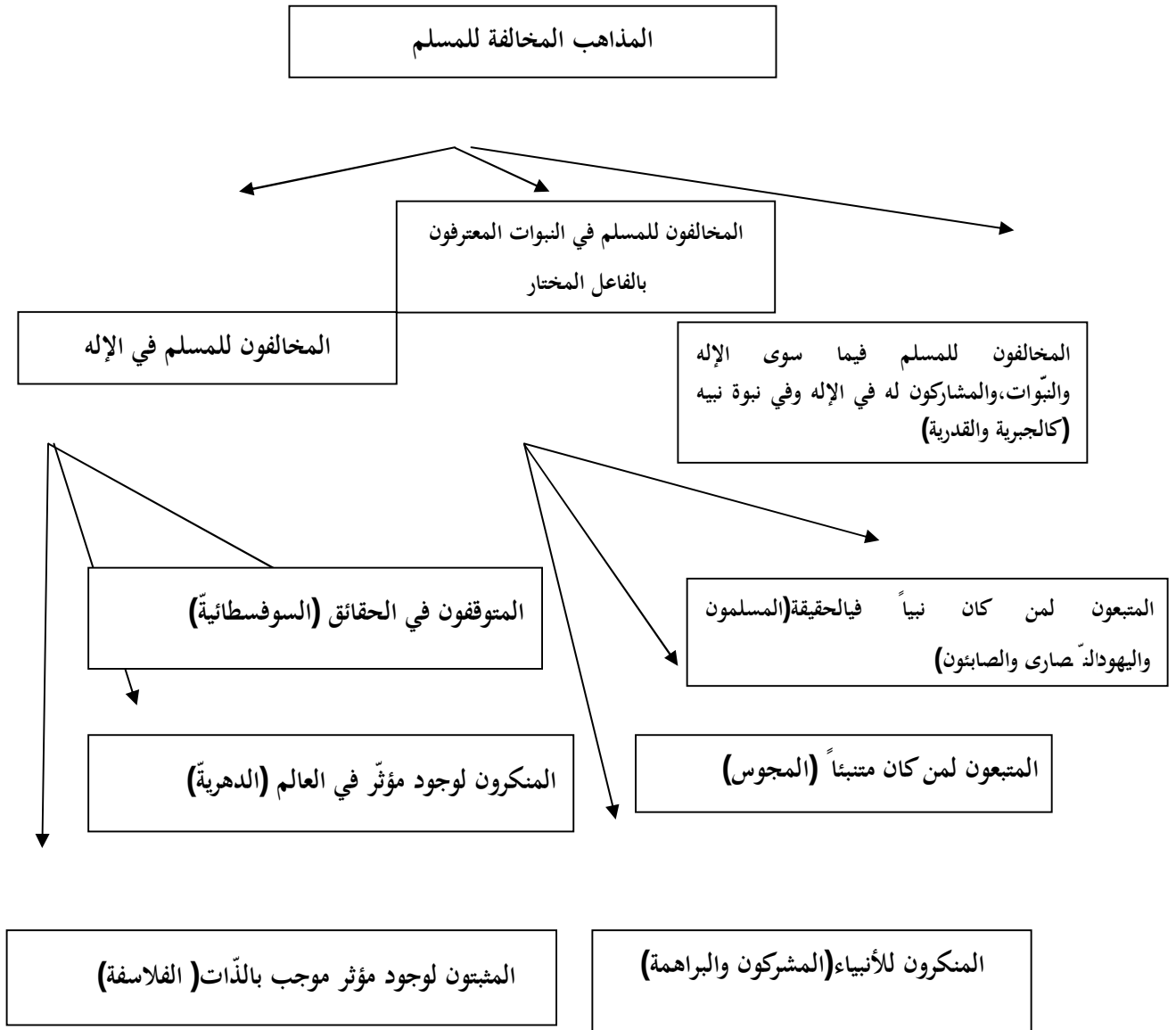
1. المتوفون في الحقائق، وهم السوفسطائية.

2. المنكرون لوجود مؤثر في العالم، وهم الدهرية.

3. المثبتون لوجود مؤثر في العالم، لكنه موجب بالذات، وهم الفلاسف

الفرع الثاني: تشجير التصنيف

يمكن تلخيص المذاهب المخالفة للمسلم المذكورة في هذا التصنيف في الجدول الآتي:



المطلب الثالث : التصنيف الثالث

جاء هذا التصنيف في تفسير الآية 05 من سورة الفاتحة و هي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾³⁸.

الفرع الأول : تهذيب التصنيف

غرض الرازي (ت 606 هـ) من هذا التصنيف ذكر مذاهب المشركين المخالفة للتوحيد المحض الذي دلّ عليه قوله تعالى في سورة الفاتحة : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة / 05) ، و بيان انقسام

المذاهب الشريكية باعتبار الشركاء إلى أصناف، وطوائف المشركين بالاعتبار المذكور أصناف، هي:

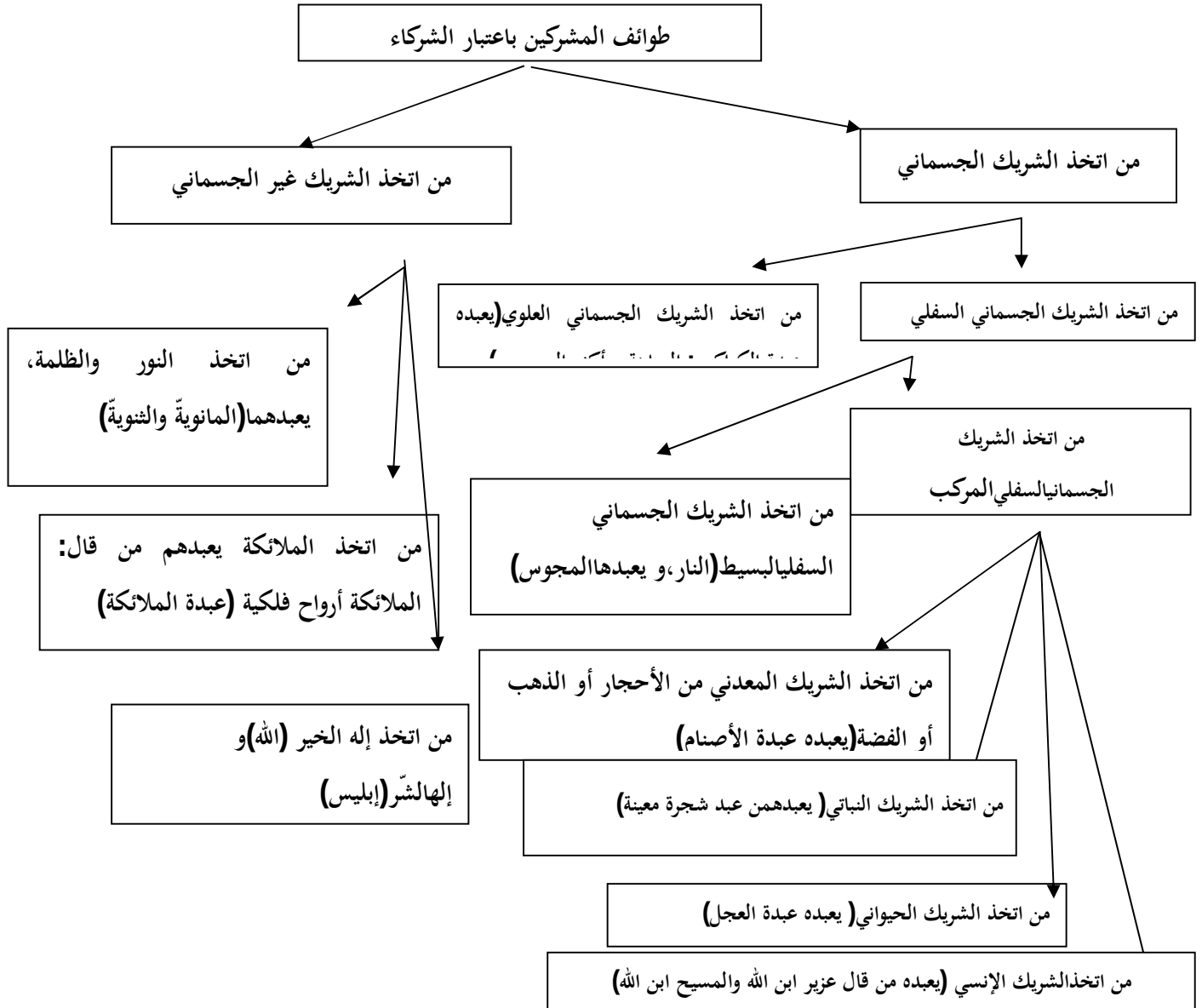
من اتخذ الشريك الجسماني ، و هم صنفان:

- أ. من اتخذ الشريك الجسماني السفلي ، و ينقسم إلى :
 - 1 من اتخذ الشريك الجسماني السفلي المركب، و ينقسم إلى :
 - 1.1 من اتخذ الشريك الجسماني السفلي المركب المعدني، و يشركه بالله الذين اتخذوا الشركاء من الأجسام المعدنية ،وهم عبدة الأصنام إما من الأحجار، أو من الذهب أو من الفضة.
 - 1.2 من اتخذ الشريك الجسماني السفلي المركب النباتي ، و يشركه بالله الذين اتخذوا شجرة معينة معبوداً لأنفسهم.
 - 1.3 من اتخذ الشريك الجسماني السفلي المركب الحيواني ، و يشركه بالله الذين اتخذوا العجل معبوداً لأنفسهم.
 - 1.4 من اتخذ الشريك الجسماني السفلي المركب الإنسي، و يشركه بالله الذين قالوا :عزيز ابن الله، والمسيح ابن الله.
 - 2 من اتخذ الشريك الجسماني السفلي البسيط ، و يشركه بالله الذين اتخذوا الشركاء من الأجسام البسيطة،وهم الذين يعبدون النار؛وهم المجوس.
 - II. من اتخذ الشريك الجسماني العلوي، و يشركه بالله الذين يعبدون الشمس والقمر وسائر الكواكب، ويضيفون السعادة والنحوسة إليها ؛وهم الصابئة وأكثر المنجمين .
- من اتخذ الشريك غير الجسماني؛و يشرك الشريك غير الجسماني بالله طوائف :

1. الطائفة الأولى : الذين قالوا : مدبر العالم هو النور والظلمة؛ وهؤلاء هم المانوية والثنوية .
2. الطائفة الثانية : هم الذين قالوا : الملائكة عبارة عن الأرواح الفلكية ،و لكل إقليم روح معين من الأرواح الفلكية يدوه،ولكل نوع من أنواع هذا العالم روح فلكي يدبره،ويتخذون لتلك الأرواح صوراً، وتمائيل، ويعبدونها؛وهؤلاء هم عبدة الملائكة.
3. الطائفة الثالثة : الذين قالوا للعالم إلهان : أحدهما : خير ، والآخر شرير؛ وقالوا : مدبر هذا العالم هو الله تعالى، وإبليس؛ وهما أخوان؛ فكل ما في العالم من الخيرات فهو من الله، وكل ما فيه من الشر فهو من إبليس .

(1) تشجير التصنيف:

يمكن تلخيص طوائف المشركين باعتبار الشركاء المذكورة في هذا التصنيف في الجدول الآتي:



المبحث الثالث : نقد تصنيفات الرازي للأديان

يلاحظ على هذه التصنيفات المذكورة ملاحظات منهجية، وملاحظات في المضمون :

المطلب الأول: النقد المنهجي للتصنيفات

استعمل الرازي (ت 606 هـ) في التصنيف منهج التقسيم³⁹ المبني على استقراء الأديان الموجودة، و يلاحظ على آلية التقسيم المستعملة أمور نعالجها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: استعمال الرازي لطريقة التقسيم في تصنيف الأديان، و الغرض من ذلك التصنيفات التي ذكرها الرازي (ت 606 هـ) استعمال فيها طريقة التقسيم لتحقيق غرضين:

الغرض الأول: حصر الأديان حصراً حقيقياً أو اعتبارياً لتعظيم⁴⁰ و لِيُفْهَمَ - على ضوء ذلك - المعنى المفصّل للآية التي ورد فيها التّقسيم منطقاً أو مفهوماً؛ وقد نصّ الرازي (ت 606 هـ) على توحيه حصر الأديان بالتقسيم فقال: "اعلم أنه لا سبيل إلى استقصاء مذاهب العالم في هذا الموضع، إلا أنا نذكر ههنا تقسيماً جامعاً للمذاهب"⁴¹ و قال أيضاً: "الاختلافات الواقعة في أصول الأديان محصورة في هذه الأقسام الثلاثة"⁴².

الغرض الثاني: بيان الفسب و الروابط⁴³ الموجودة بين المذاهب و الأديان، وبيان ما يميز الأديان والمذاهب بعضها عن بعض، فإذا نظرنا إلى التّقسيم الأول - مثلاً - عرفنا منه بأنّ مذهب إثبات الحقائق البديهيّة بحيث يمكن تركيبها ليُستنتج منها نتائج علميّة نظريّة يشمل، و يعمّ القول بأنّ لهذا العالم الجسمانيّ مبدأ، و القول بإنكار المبدأ؛ ثمّ القول بالمبدأ يشمل، و يعمّ القول بأنّ المبدأ فاعل مختار، والقول بأنّه موجب بالذات؛ والقول بالفاعل المختار يشمل، و يعمّ القول بأنّه ما أرسل رسولاً إلى العباد، والقول بأنّه أرسل رسولاً إلى العباد؛ و هكذا إلى تمام الأقسام، بحيث تكون العلاقة بين المقسم و ما تحته من الأقسام العموم و الخصوص المطلق؛ فالمقسم أعمّ مطلقاً، و المقسم أخصّ مطلقاً.

الفرع الثاني: تقسيم الرازي للأديان من تقسيم الكلّي إلى جزئياته

لَمّا كان التّقسيم آليّة ضروريّة لتحقيق الغرضين المذكورين استعمله الرازي (ت 606 هـ) في جميع التّصنيفات المذكورة في تفسيره⁴⁴؛ ولتّقسيم الموجود في جميع هذه التّصنيفات هو من تقسيم الكلّي إلى جزئياته، وليس من تقسيم الكلّ إلى أجزائه لوجهين⁴⁵:

الوجه الأول: جواز دخول حرف الانفصال "إمّا" بين الأقسام في التّصنيفين الأول و الثاني، ودخوله ببنّ الأقسام بالفعل في التّصنيف الثالث؛ فلو أُدخل حرف الانفصال "إمّا" في التّصنيف الأول لصحّ المعنى، فجاز أن يقول: "الناس فريقان: إمّا مقرّ بالعلوم الحسيّة كعلمنا بأنّ النار حارة، والشّمس مضيئة، والعلوم البديهيّة كعلمنا بأنّ النّفي، والإثبات لا يجتمعان، وإلّا منكر لهما، والمنكرون هم السفسطائيّة، والمقرّون هم الجمهور الأعظم من أهل العالم، وهم فريقان: إمّا مسلّم بإمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، وإلّا منكر له، وهم الذين ينكرون أيضاً النظر إلى العلوم، وهم قليلون، والأولون هم الجمهور الأعظم من أهل العالم...". يمضي على هذه الطّريقة في التّقسيم إلى تمام التّصنيف.

و يصحّ المعنى أيضاً لو أُدخل حرف الانفصال "إمّا" في التّصنيف الثاني، فله أن يقول: "المخالف للمسلم طبقات ثلاثة: إمّا الطبقة المشاركة له في نبوة نبيّه كالخلاف بين الجبريّة والقدريّة في خلق الأفعال البشريّة، والخلاف بين مثبتّي الصّفات والرّؤية ونفاتها. وإلّا الطبقة المخالفة له في النّبوة ولكن يشاركونه في الاعتراف بالفاعل المختار، كالخلاف بين المسلمين واليهود والنّصارى في نبوة محمّد

صلى الله عليه وسلم وعيسى، وموسى عليهما السلام؛ وإِما الطّبقَة المخالفة له في الإله، وهؤلاء هم السوفسطائيّة المتوقّفون في الحقائق، والدهريّة الذين لا يعترفون بوجود مؤثّر في العالم ، والفلاسفة الذين يثبتون مؤثّر موجباً لا مختاراً .

و أما التصنيف الثالث فقد أدخل فيه حرف الانفصال بين الأقسام بالفعل كما مرّ .

و جواز دخول أداة الانفصال " إِمّا " أو دخولها بالفعل على التّصنيفات السّابقة دليل على أنّ تقسيم الرّازي (ت 606 هـ) للأديان هو من تقسيم الكلّي إلى جزئياته، لأنّه لا يصحّ دخولها في تقسيم الكلّ إلى أجزائه ، فلا يُقال مثلاً: السّفينَة إمّا ألواح و إمّا دسر، لأنّ المعنى يفسد ، بل يُقال : السّفينَة ألواح ودسر .
الوجه الثاني: جواز الإخبار بالمقسّم عن كلّ قسم، فالمقسّم في التّصنيف الأوّل المذهب، فالإخبار به عن كلّ قسم جائز، فلنّقل أن يقول :الإقرار بالعلوم الحسيّة، والبدهيّة مذهب، وإنكار العلوم الحسيّة و البدهيّة مذهب، ومثل هذا يقال في باقي الأقسام، حيث يجوز الإخبار بالمذهب عن كلّ قسم منها؛ والمقسّم في التّصنيف الثّاني الطّبقَة المخالفة للمسلم، فالإخبار به عن كلّ قسم جائز، فلنّقل أن يقول:المخالفون للمسلم في النّبوة،و المشاركون له في الاعتراف بالفاعل المختار طبقة مخالفة للمسلم ، وهكذا إلى تمام الأقسام، يجوز الإخبار بالطّبقَة المخالفة للمسلم عن كلّ قسم منها؛ والمقسّم في التّصنيف الثّالث الطّائفة المشركة ، فالإخبار به عن كلّ قسم جائز، فلنّقل أن يقول : الذين اتخذوا الشّريك الجسمانيّ طائفة مشركة ، وهكذا إلى تمام الأقسام يجوز الإخبار بالطائفة المشركة عن كلّ قسم منها .

و المقسّم في تقسيم الكلّ إلى أجزائه لا يخبر به عن كلّ قسم، فلا يقال الألواح سفينة، ولا يقال أيضاً الدّسر سفينة، لأنّ المعنى حينها يفسد، و لا يصحّ؛ وهذا دليل آخر على كون تقسيم الرّازي (ت 606 هـ) للأديان هو من تقسيم الكلّي إلى جزئياته .

الفرع الثالث: تقاسيم الرّازي للأديان منها حقيقيّ و منها اعتباريّ

التّقسيم في التّصنيفين الأوّل و الثّاني حقيقيّ، لأنّ الأقسام فيهما متباينة في العقل وفي الواقع، فحقيقة كلّ قسم منها تباين حقيقة ما عداها، و تميّزه عن غيره من الأقسام في الدّهن، ولا يمكن اجتماع هذه الحقائق المتباينة ولو باعتبارات مختلفة في الشيء الواحد في الخارج؛ فحقيقة المُرّ بالعلوم الحسيّة، والبدهيّة في التّصنيف الأوّل تباين حقيقة المنكر لها في العقل و الدّهن، و لا يمكن أن تجتمع الحقيقتان في شخص واحد في الواقع فيكون مقرا بالحقائق ومنكرا لها في الوقت نفسه ، فبين الحقيقتين تمام المباينة ذهنا وخارجا؛ وفي التّصنيف الثّاني حقيقة المشارك للمسلم في الإله، المخالف له في نبوة نبيّه كالنّصارى، تباين حقيقة المشارك للمسلم في الإله، وفي نبوة نبيّه -كالجبريّة- في العقل والدّهن، ولا يمكن أن تجتمع الحقيقتان في شخص واحد في الواقع، فيكون بعد مشاركته للمسلم في الإله مخالفا له في نبوة

نبيه، ومشاركاً له فيها في الوقت نفسه، فبين الحقيقتين تمام المباينة ذهنًا وخارجًا؛ ولقائل أن يقول مثل ذلك في جميع أقسام التصنيفين الأول والثاني، فبين جميع أقسام المقسم منها تمام المباينة. أما التصنيف الثالث فالتقسيم فيه اعتباري غير حقيقي، فالأقسام فيه مختلفة المعاني في العقل وحده، ويمكن أن تتحقق في الواقع حقائق أقسامه في الشخص الواحد باعتبارات مختلفة، فالذين اتخذوا شريكاً جسمانياً مركباً يعبدونه يمكن أن يجمعوا إلى ذلك اتخاذ شريك جسماني بسيط يعبدونه، فاندرجوا باعتبار اتخاذهم للشريك الجسماني المركب في قسم الذين اتخذوا شريكاً جسمانياً مركباً، واندرجوا باعتبار اتخاذهم للشريك الجسماني البسيط في قسم الذين اتخذوا شريكاً جسمانياً بسيطاً؛ فهم باعتبار في قسم، وباعتبار آخر في قسم آخر، فبين القسمين تخالف في الذهن فقط؛ ولقائل أن يقول مثل ذلك في جميع أقسام التصنيف الثالث.

الفرع الرابع: تقاسيم الرازي للأديان استقرائية

التقاسيم في التصنيفات الثلاثة ليست عقلية مستنبطة من الإمكان العقلي بل هي استقرائية⁴⁶، لأن العقل يجوز بمجرد -من غير النقائص إلى الوجود الخارجي- وجود قسم آخر غير الأقسام المذكورة في تلك التقاسيم، وتصنيف الرازي (ت 606 هـ) فيه آراء ضمني بأن من رجع إلى الواقع فتتبع، وبحث، واستقصى علم انحصار الأديان، والمذاهب الموجودة فعلاً في الأقسام المذكورة؛ وقضى ضمناً بأن ما جوزه العقل أولاً من الأقسام غير المذكورة في القسمة منتف في الواقع.

و اللّيل على كون تلك التقاسيم استقرائية تصريح الرازي (ت 606 هـ) في بعضها بذلك، و من ذلك قوله في التصنيف الأول: "أعلم أنه لا سبيل إلى استقصاء مذاهب العالم في هذا الموضع، ومن أراد ذلك فليطالع كتابنا الذي سميناه «بالرياض المونقة»؛ إلا أنا نذكر ههنا تقسيماً جامعاً للمذاهب..."⁴⁷. فهذه العبارة تدل على أنه أراد وضع تقسيم يتضمّن ما هو مستقصى في كتابه الموسوم بـ: "الرياض المونقة"، فلفظ "الاستقصاء" الذي يعني الاستقراء مع ضمنية إرادة استيعاب المستقصى في الكتاب المذكور بتقسيم فيدان بأن التقسيم استقرائي؛ وفيه أيضاً قوله في التصنيف نفسه: "فنقول: الناس فريقان... أي الناس في الواقع فريقان، لأن عدم تقييد لفظ "الناس" بلفظ "الإمكان" أو مثله، وإطلاق لفظ "الناس" في عبارته يفيدان الكمال، أي كمال الوجود، وأكمل مراتب الوجود الوجود الخارجي، والوجود الذهني دونه في الكمال؛ فالكلام بناء على هذا إما هو عن تقسيم الناس في الواقع إلى مذاهب، و طوائف، وليس تقسيماً لهم بحسب الإمكان العقلي.

وقوله في التصنيف الثاني بعد ذكر الطبقات المخالفة للمسلم: "فإذا كانت الاختلافات الواقعة في أصول الأديان محصورة في هذه الأقسام الثلاثة..."⁴⁸، دليل آخر على كون الرازي (ت 606 هـ) توخى التقسيم

الاستقرائي، فعبارة "الاختلافات الواقعة في أصول الأديان" تدلّ صراحة على ذلك، لأنّه أخبر أنّه اعتمد في التّقسيم على الواقع.

وفي التّصنيف الثالث قال: "اعلم أنّ المشركين طوائف، وذلك لأنّ كل من اتخذ شريكاً..."⁴⁹، أي اتخذته بالفعل، و في الواقع كما يفيد ظاهر العبارة، فهو بصدد تقسيم طوائف المشركين الواقعة.

ثمّ يضاف إلى ما ذكر من الأدلة إمكان أقسام غير الأقسام المذكورة في كلّ تصنيف، فالتّصنيف الأوّل يمكن فيه فريق ثالث غير الفريقين المذكورين في قوله: "الناس فريقان منهم من أقر بالعلوم الحسيّة... والعلوم البديهيّة...، ومنهم من أنكرهما"⁵⁰؛ والفريق الثّالث الممكن هم المتوقّفون الذين ليس لهم موقف إزاء العلوم الحسيّة والعلوم البديهيّة بإقرار أو إنكار، فلا يؤثرون ولا يُكفرون، بل يتوقّفون في ذلك، ومذهبهم هو اللادريّة؛ وهذا المذهب في هذا العصر شطران اللادريّة العلميّة، واللاأدريّة الدينيّة.

بل يمكن إذا اعتبرنا التوقّف موقفاً ومبداً فريقاً آخر، وهم الذين ليس لهم موقف (اللاموقف) ينادون بالإعراض التّام عن البحث في إمكان المعرفة من عدمها؛ فلا يقرّون بالمعرفة، ولا ينكرونها، لا يتوقّفون فيها، بل يؤنّون مجرد البحث في ذلك عبثاً "Absurdité"، ومذهبهم هو العدميّة والعبيثيّة "NIHILISME".

و التّصنيف الثّاني يمكن فيه طبقة رابعة، وهي الطبقة التي تدعو إلى دمج الدين والآداب والفنون في دين واحد يسمّى الروحيّة، تذوب في هذا الدّين جميع الأديان، وتذوب فيه المعتقدات الخاصّة بكلّ دين؛ يُعرّف في هذا الدّين عن الرّهبة، والخوف، والضعف، والعجز أمام المطلق؛ وأشكال هذا التّعبير متنوعة تظهر في الآداب، والفنون، والاهتمام بالقيم البيئيّة، وغيرها من أشكال التّعبير؛ ومجال المطلق في الروحيّة يفوق الحقيقة، ويعلو عليها مستشرفاً أفقاً واسعاً لا حدّ له، فلا يكون المطلق في هذه الروحيّة اللّاهيّة "بالضرورة، لذلك يمكن أن ينتمي لهذا الدّين الملحد والمؤمن بالله، ويشتركان في مواجهة الإغراق في المادية الذي أفرزته الحداثة، وسمّى بعضهم هذا الدّين الجديد بـ "الغنوصيّة الجديدة"⁵¹. وهذه الطبقة تخالف المسلم في أصول الدّين، وهي قسم قسيم للطبقات الثّلاث التي ذكرها الرّازي (ت 606 هـ).

و التّصنيف الثّالث الذي قسّم فيه المشركين بناء على تقسيم الشّركاء يمكن فيه قسم من الشّركاء غير الأقسام التي ذكرها؛ ومن الأقسام الممكنة مثلاً الماء، فيمكن في العقل أن يوجد من يعبد الماء، وهذا يدلّ على أنّ تقسيم الرّازي (ت 606 هـ) للشّركاء استقرائيّ مبنيّ على تقصّي الشّركاء الذين وقعت عبادتهم؛ وقول الرّازي (ت 606 هـ): "كلّ من اتخذ شريكاً لله، فذلك الشّريك إمّا أن يكون جسماً ولما أن لا يكون"⁵² فيه ترديد أقسام الشّركاء بين السّلب والإيجاب، والإثبات والنفى، وغرضه من استعمال طريقة التّرديد - المستعملة في الأصل في التّقسيم العقليّ - ضبط الأقسام، ومنع انتشارها، وبهذا التّعليل يندفع الوهم بأنّ التّقسيم عقليّ⁵³.

فالتصنيفات الثلاثة - على ما مرّ - اشتركت في استعمال الاستقراء طريقاً لحصر الأديان و المذاهب؛ وهذا يدلّ على أنّ الرازي (ت 606 هـ) ليس بصدد وضع تصنيفات شاملة ومطلقة للأديان والمذاهب بحسب الإمكان و الفرض العقليّ؛ بل تصنيفاته مقيّدة بقيود الزمان و المكان و الحال؛ لأنّه قَسَمَ الأديان المعلومة إلى عهده وزمانه، الواقعة في الأمصار والمدن و البلدان والبقاع المعلومة حسب ما أتيح له من الوسائل والإمكانات في عمليّة التّقصي والبحث؛ و يصحّ بناء على هذا أن نقول: إنّ الرازي (ت 606 هـ) أبقي تصنيفه هذا مفتوحاً قابلاً للتّعديل، والتّطوير، والتّغيير، لأنّ النّسبة المفهومة من تقييد التّقسيم بالزمان والمكان و الحال تعني أنّ البيانات تتغيّر زماناً و مكاناً، و قد تنشأ بتغيّرها أديان ومذاهب جديدة، أو تضمحلّ أديان ومذاهب كانت؛ أو تكون أديان ومذاهب موجودة في بعض الأزمنة والبقاع غير المعلومة للرازي (ت 606 هـ) يأتي من يتاح له من الوسائل ما لم يكن متاحاً للرازي (ت 606 هـ) فيعلم ما كان غير معلوم للرازي (ت 606 هـ)؛ فلا سبيل إلّا إلى وضع التّصنيف في مجاله الزماني والمكانيّ والحاليّ؛ و أيّ محاولة لوضع تصنيف شامل، إنّ لم تكن مستحيلة، فهي صعبة عسرة، وقد عرّ الرازي (ت 606 هـ) نفسه عن هذه الصّعوبة بعد عرضه للطّوائف بقوله: "وفي كل واحد من هذه الطّوائف اختلافات لا حدّ لها ولا حصر، والعقول مضطربة، والمطالب غامضة، ومنازعات الوهم والخيال غير منقطعة، ولما حسن من بقرات أن يقول في صناعة الطّب: العمر قصير، والصّناعة طويلة، والقضاء عسر، والتّجربة خطر، فلأنّ يحسن ذكره في هذه المطالب العالية والمباحث الغامضة، كان ذلك أولى"⁵⁴. فالنّظر في هذه العبارة يفيد الإقرار من الرازي (ت 606 هـ) بنسبيّة و واقعيّة تصنيفه.

المطلب الثاني: نقد مضمون التّصنيفات

الخلفيّة الفلسفيّة و الكلاميّة للإمام الرازي (ت 606 هـ) بادية في تصنيفاته للأديان، و تعكس هذه التّصنيفات بوضوح ما عرف عن الرازي (ت 606 هـ) من استعماله للفلسفة منطلقاً لتدعيم العقائد الإيمانيّة، و تعكس أيضاً الخلفيّة الأشعرية للإمام، فالمنطلقات الفلسفيّة عنده مصبّاتها ونهاياتها و نتائجها أشعرية؛ و المضمون الفلسفيّ والكلاميّ للتّصنيفات يمكن تناوله من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأوّل: نظريّة المعرفة من خلال تصنيفات الرازي

يُستخلص من التّصنيف الأوّل بعض ملامح، ومعالم نظرية المعرفة عند الرازي (ت 606 هـ)، وعلاقتها بأصول الدين، و بيان ذلك في النقاط الآتية:

1. العلم نوعان: علم ضروريّ و هو أنواع، تكرر منها الرازي (ت 606 هـ) نوعين: البديهيّات والحسيّات، وعلم نظريّ ينتهي إلى العلم الضروريّ (البديهيّات) و ينبني عليه؛ و الرازي (ت 606 هـ) حسب التّصنيف المذكور قال: العلوم الحسيّة، والعلوم البديهيّة بالعلوم النظريّة؛ والعلوم النظريّة هي نتائج النّظر

العقلي، فالعلوم غير الناتجة عن نظر العقل هي العلوم الضرورية؛ وجرت العادة في علم المنطق، وفي علم الكلام أن يُقال العلم النظري بالعلم الضروري الذي يعنون به في هذا السياق. ما يشمل البديهيّات والحسيّات، ولمّا استغنت هذه في حصولها عن الفكر و النظر صار سائر ما ليس بديهيّا أو محسوسا من الأحكام و القضايا محتاجا فيه إلى البديهيّات والحسيّات؛ فالمذاهب والأديان -حسب التصنيف المذكور- تتفاوت قريبا و بعدا من الحقيقة، وتفاوتها يقاس بمدى سلامة أصولها من الناحية المعرفيّة و درجة هذه السلامة؛ وأولى هذه الأصول، وأولاهها القول بوجود مبدأ للعالم؛ فمن أنكر العلوم الحسيّة و البديهيّة، وهم السوفسطائيّة، منكرون لمبدأ العالم بالضرورة؛ فلمّا لم يكن لهم نصيب من الحقيقة، لم يكن لهم تبعاً لذلك نصيب من المعرفة الدينيّة أصلاً؛ والمقرّ بالعلوم الحسيّة، وبالعلوم البديهيّة أصاب ما أخطأه المنكرون لها، و المثبتون إذا أنكروا إمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظرية أخطئوا حيث أصاب من قال بإمكان تركيب تلك العلوم البديهيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظرية؛ ... وهكذا حتّى نصل إلى الإسلام الدّين الذي تتطابق قضاياه تمام المطابقة مع الحقيقة، والمنتسب إليه لا بدّ أن يكون قانلاً بالعلوم الحسيّة والبديهيّة، وبإمكان تركيبها بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، وقانلاً بعد التفكير والنظر: إنّ لهذا العالم الجسمانيّ مبدأ، وأنّه فاعل مختار، وأنّه أرسل رسلاً إلى العباد منهم الرّسول محمّد الخاتم صلى الله عليه و سلّم .

فإذا استثنينا السوفسطائيّة المنكرين للحقائق علمنا أنّ هذا التصنيف يتضمّن الاعتراف بوجود شيء من الحقيقة في سائر المذاهب والأديان الأخرى⁵⁵؛ لذلك كان بناء حوار مع المنتسبين إليها للوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها ممكناً، وأمّا السوفسطائيّة المنكرون للحقائق فالحوار معهم متعذّر، وقد عرّ الرازي (ت 606 هـ) نفسه عن ذلك فقال: "الطريق أن يعدّوا حتّى يعترفوا بالحسيّات، وإذا اعترفوا بالحسيّات فقد اعترفوا بالبديهيّات، أعني الفرق بين وجود الألم وعدمه"⁵⁶.

2. الطريق المؤدّي إلى العلم بما ليس معلوماً حسب التصنيف الأوّل هو النظر العقليّ الذي يعني تركيب العلوم البديهيّة و الحسيّة بحيث يستنتج منها نتائج علميّة نظريّة، فأصول الدّين طريق العلم بها النظر العقليّ، فهي معلومات نظريّة؛ و يستفاد من هذا أنّ الرازي (ت 606 هـ) حسب التصنيف يذهب مذهب الأشاعرة القائلين: إنّ أصول الدّين مكتسبة تنال بالنظر العقليّ، وليس شيء منها ضرورياً⁵⁷.

3. مصادر اكتساب المعرفة حسب التصنيف الأوّل هي: الحسّ و النظر، وفهم من التصنيف ضمناً أنّ الخبر من مصادر اكتساب المعرفة أيضاً؛ لأنّ النظر العقليّ المؤدّي إلى العلم بصحّة الرسالة، وصدق الرّسول يستلزم صدق ما أخبر به الرّسول، فإذا انتقل الخبر إلى المخوّ بطريق التواتر أورث في النّفس اليقين بصدق ما جاء في الخبر؛ وعلى هذا يكون كلام الرازي (ت 606 هـ) في تصنيفه للأديان مفهوماً بأنّ مصادر المعرفة ثلاثة: الحسّ، والخبر، و النظر العقليّ؛ وهو في هذا تابع لأبي الحسن الأشعريّ الذي قال: "إن العلوم كلّها تدرك من ثلاثة أوجه: من جهة الحسّ، والخبر، والنظر"⁵⁸.

وأما ما جاء في بعض كتب الرازي (ت 606 هـ) من عدم إفادة الدليل النقلي لليقين فهو في دلالة النقل على المعنى، ثم إن هذا الرأي أورده الرازي (ت 606 هـ) في كتابه "معالم أصول الدين" بصيغة التضعيف والتّمرّض، فإنه قال فيه: "قيل: الدلائل القليلة لا تفيد اليقين..."⁵⁹. والذي يعضد ضعف هذا القول عنده قوله: "كلّ ما كان إخباراً عن وقوع ما جاز وقوعه فإنه لا يمكن معرفته إلاّ بالحسّ أو بالنقل"⁶⁰. فيمكن معرفة وقوع ما جاز عقلاً وقوعه بالنقل؛ وكلمة "المعرفة" التي استعملها الرازي (ت 606 هـ) في العبارة السابقة هي - على اصطلاح المتكلمين - ضدّ من أصداد الظنّ، ومعناها عندهم هو اليقين، ويبعد أن يريد الرازي (ت 606 هـ) غير هذا المعنى.

الفرع الثاني: الطبيعيات من خلال تصنيفات الرازي للأديان:

إذا كان التّصنيف الأوّل عاكساً للخلفية الفلسفية والكلامية للرازي في مباحث المعرفة، فإنّ التّصنيف الثّالث يعكس هذه الخلفية في مباحث الطبيعيات، وبيان ذلك في النقاط الآتية:

1. قسّم الرازي (ت 606 هـ) في التّصنيف الثّالث طوائف المشركين حسب الشركاء، ثمّ قسّم الشركاء حسب طبيعتهم إلى أقسام مستندة في ذلك على التقسيم الفلسفي للموجود الممكن إلى أقسام صرّح بها أو فهمت من التّقسيم؛ فالممكن تصريحاً أو ضمناً جسم وما ليس بجسم، وما ليس بجسم هو الجوهر والعرض؛ والعرض نوعان: الأوّل ما يوصف به غير الحيّ كالنّور والظلمة، والثّاني ما لا يوصف به إلاّ الحيّ كالحيّة. فأقسام الموجود الحادث ثلاثة: جسم و جوهر وعرض، والجسم نوعان: الأوّل: الجسم العلويّ، وهو فلك⁶¹ القمر و ما فوقه، وفلك القمر و ما فوقه من الأفلاك والكواكب أجسام بسيطة⁶²؛ النوع الثّاني: الجسم السفليّ، وهو ما تحت فلك القمر، و الجسم السفليّ نوعان؛ الأوّل البسيط العنصريّ، وهو الهواء والنّار والماء والتراب، وهذه البسائط العنصريّة هي المعروفة بالأسطقسات الأربع، والنّوع الثّاني الجسم المركّب، والمركّب من الأجسام السّفليّة هو ما تركّب من البسائط العنصريّة المذكورة، ويتركّب منها ما اصطلح على تسميته بالمواليد؛ وهي: المعدن والنبات والحيوان⁶³.

و الإمام الرازي (ت 606 هـ) نشر، ووزّع الشّركاء على منوال أقسام الموجودات الحادثة المذكورة:

✓ فالكواكب اتّخذها الصّابئة شريكاً، وهي أجسام علوية بسيطة، والنّار اتّخذها المجوس شريكاً، وهي جسم سفليّ بسيط، وهي إحدى البسائط السّفليّة الأربعة. وكثير من النّاس اتّخذ الأصنام المصنوعة من المعادن، وبعض الشّجر كالعزى و بعض الحيوان كعجل بني إسرائيل و بعض النّاس كعيسى عليه السلام شركاء، وهؤلاء الشّركاء أجسام سفلية مركبة. و الرازي (ت 606 هـ) هنا جعل الإنسان قسيماً للحيوان والنبات والمعدن التي هي المواليد الثلاثة كما مرّ، فخصّ الإنسان بالذكر رغم اندراجة في الحيوان لأنّه أشرف أنواع الحيوان؛ وأفضل أفراد نوع الإنسان الأنبياء عليهم السلام الذين نكّر

الرازي (ت 606 هـ) منهم عيسى عليه السلام، فلا جرم أنَّ نكر عيسى عليه السلام فيمن اتَّخذه كثير من الناس شريكا جعل الرازي (ت 606 هـ) يخرج عن أصول التَّقسيم وقواعده بجعل الإنسان قسيما للحيوان، مع أنَّه قسم منه، فيكون الحامل على ذلك الأدب الجَم مع الأنبياء عليهم السلام فإنهم - وإن كانوا من البشر - فليسوا كسائر البشر.

✓ و الثَّور و الظَّلمة اتخذهما المانويَّة و الثنويَّة شريكا، وهما عرضان.

✓ و الملائكة الذين اعتَبُرُوا أرواح الأفلak ، لكلِّ فلك روح يدَّوهُ شركاء عند عبدة الملائكة، وإبليس الذي اعتَبُرَ مكوِّنا و خالقا للشرِّ إله للشرِّ عند الزرادشتيَّة، و يستنتج من إدراج الرازي (ت 606 هـ) كلاً من الملائكة و إبليس في قسم الشركاء غير الجسمانيَّين أنَّه يعتبرهم جواهر.

فألت أقسام الشركاء عنده إلى أقسام الحادث الثلاثة التي هي: الجسم و الجوهر و العرض.

2. التَّصنيف يعكس إدخال الرازي (ت 606 هـ) للطَّبيعيَّات الفلسفيَّة في الكلام، و غرض الرازي (ت 606 هـ) من استعمال الفلسفة في الكلام - كما حققه بعض المعاصرين -:

✓ أن يعضد بالفلسفة العقائد الإسلاميَّة المنقولة.

✓ أن يوضِّح الموقف الإسلاميَّ من الطَّبيعيَّات الفلسفيَّة.

و إذا اعتبرنا "مفاتيح الغيب" من الكتب التي ألَّفها الرازي (ت 606 هـ) في المرحلة الرَّابعة من تطوُّره الفكريِّ، و هي المرحلة التي اتسمت بالقدِّ الصَّريح للفلسفة مع رجوع واضح للطريقة الكلاميَّة، تَعَيَّن أنَّ يكونَ إبراد الموضوعات الطَّبيعيَّة في التَّصنيف لتحقيق الغرضين المذكورين أو أحدهما ؛ و الوجهُ أنَّ الرازي (ت 606 هـ) قسَّم في التَّصنيف الموجودات الحادثة إلى جسم و جوهر و عرض جريا على طريقة المتكلمين، و أعرَض عن طريقة الفلاسفة الذين قسَّموا الممكن إلى الصَّورة و هي الجوهر في المحلِّ، و الهَيُولَى و هي محلُّ الجوهر، و المركب من الصَّورة و الهَيُولَى و هو الجسم⁶⁴، و هذا يعتبر رجوعا صريحا إلى الطَّريقة الكلاميَّة مع التخلِّي عن الطَّريقة الفلسفيَّة.

و إذا اعتبرنا "مفاتيح الغيب" من كتبه التي تنتمي للمرحلة الرَّابعة مع وجود مَهَّدات للمرحلة الخامسة حيث حاول الرازي (ت 606 هـ) في هذه المرحلة أن يفلسف القرآن الكريم ويعتمد عليه بعد ترك الطريقتين الفلسفيَّة و الكلاميَّة تَعَيَّن أنَّ يكونَ صنيعة اعتمادا على القرآن الذي جاء فيه ذكر جميع أنواع الشُّركاء مع استخدام الطَّبيعيَّات الفلسفيَّة وتوظيف المعجم الفلسفي في التفسير.⁶⁵ و الوجه أنَّ الرازي (ت 606 هـ) في التَّصنيف وظَّف الطَّبيعيَّات الفلسفيَّة باستعمال المصطلحات الفلسفيَّة للتعبير عن الموجودات التي اتَّخذها النَّاس شركاء لله بتقسيمها إلى مركَّبة وبسيطة، وعلويَّة وسفليَّة، فلنَّ قسِّم مفعم بهذه المصطلحات، وهو مع

ذلك لم يتجاوز - حسب اجتهاده - الشّركاء المذكورين في القرآن الكريم، والّرازي (ت 606هـ) بهذا الصنيع يعتمد على القرآن الكريم و يعتضد بالفلسفة.

و قد أدرك التّأفّازاني (ت 792هـ) المنسوب إلى طريقة المتأخّرين هذا الغرض، و بيّن أنّ الطّبيعيّات - في بعدها الوظيفي - ثلاثة أنواع:

- ✓ النوع الأوّل: يُنتفع به في الشرعيّات، كأمر القبلّة، وأوقات الصّلاة، وغيرها.
- ✓ النوع الثّاني: يُعيّن على التّفكر في خلق السّماوات والأرض المؤيّد إلى مزيد خبرة ببالغ حكمة الصّانع، وباهر قدرته.
- ✓ النوع الثّالث: ما يجب التّنبّه لفساده، فيُحكّى مع بيان فسادّه، وقد عاب التّأفّازاني (ت 792هـ) على كتاب "المواقف" عدم اهتمام الحاكي صاحب الكتاب بالمحكّي، و أنّ ذلك صار طريقة في الكتابة في الطّبيعيّات، فالتّصنّي لتحقيق العلوم الإسلاميّة فيها اتّخذ مغمزا لمن تصدّى لذلك و أراد مخالفة هذه الطريقة.⁶⁶

3. الطّبيعيّات في التّصنيف ليست نقلا حرفيّاً من الفلسفة، واللّيل على هذا تقسيم الحوادث إلى جوهر وجسم وعرض، ثمّ نشر المعبودات على هذه الأقسام، وهذا التّقسيم هو تقسيم المتكلمين للحوادث، وأقسام الطّبيعيّات عند الفلاسفة هي الصورة، والهيولى، والجسم كما مرّ؛ فلم يكن الرازي (ت 606هـ) في التّقسيم ناقلا عن الفلاسفة مقلّدا لهم، وهذا أيضا يدعم القول بأنّه كان يستخدم الفلسفة لدعم العقائد الإسلاميّة.

4. التّصنيف يتضمّن بعض اختيارات الرازي (ت 606هـ) الكلاميّة والعقدية، وأبرز مثال على ذلك في هذا التّصنيف اعتباره الإنسان على الحقيقة جسما مركّبا، وقد تخالفت آراء الرازي (ت 606هـ) الموجودة في كتبه في حقيقة الإنسان⁶⁷:

- ✓ فقال: تبعا للفلاسفة: هي جوهر روحانيّ غير متحرّ.
- ✓ و قال أيضا: هي أجزاء أصدليّة باقية من الجسم لا تتبدّل ولا تتغيّر.
- ✓ و قال أيضا: هي هذا البدن المحسوس.
- ✓ و قال أيضا: هي جسم نورانيّ لطيف ينفذ في البدن نفاذ النّار في الفحم، ونفاذ دهن السّمسم في السّمسم، ونفاذ ماء الورد في جسم الورد.

و الذي يؤخذ من التّصنيف أنّ الإنسان جسم مركّب ، و هذا المعنى عامّ ينطبق على جميع المعاني المذكورة من قبل سوى المعنى الأوّل المنافي لجسميّة الإنسان، لأنّ روحية الإنسان تنافي جسميّة؛ فلم يبق إلاّ أنّ الرازي (ت 606 هـ) أراد بقوله : " الإنسان جسم مركّب " أحد المعاني الثلاثة غير المعنى الأوّل، و يغلب على الظنّ أنّه أراد في التّصنيف المعنى الأخير ، أي القول بأنّ الإنسان جسم نوراني لطيف ينفذ في البدن ، لأنّه ذكر في التّفسير في موضع آخر غير الموضع الذي صّف فيه الشركاء هذا المذهب و قوّاه، وحلّاه بعبارات تفيد بأنّه أرجح الأقوال في حقيقة الإنسان؛ قال في تفسيره: "فهذا مذهب قويّ شريف، يجب التّأمل فيه فإنّه شديد المطابقة لما ورد في الكتب الإلهيّة من أحوال الحياة والموت" ⁶⁸ .

و بناء على اعتبار التّفسير من أواخر الكتب التي صّفها الرازي (ت 606 هـ) على ما مرّ سابقاً يمكن القول : إنّ الرّأي الذي استقرّ عليه الرازي (ت 606 هـ) في حقيقة الإنسان هو الرّأي الذي قوّاه في تفسيره ، و لم يعد عن هذا الرّأي في تفسيره عند تصنيفه لأقسام الشّركاء .

الخاتمة

لقد انتهى هذا البحث إلى التّائج الآتية:

1. التصنيفات الموجودة في تفسير الرازي (ت 606 هـ) هي للفخر الرازي (ت 606 هـ) على جميع التّقادير و الأحوال ، لأنّ المختلّفين في نسبة جميع التّفسير إليه، متفقون على أنّ تفسير السّور الذي وردت فيه تلك التصنيفات هو للرازي.
2. وظّف الرازي (ت 606 هـ) هذه التصنيفات في تفسيره لآيات من القرآن الكريم ، فأبان بها عن معان تتضمنها الآيات يعجز عن تجليتها غير الرازي (ت 606 هـ)، و أمثاله من الأعلام، فلم يعد الرازي (ت 606 هـ) بإيراد تلك التصنيفات في مواضعها المناسبة عن التّفسير قطّ.
3. أبانت تصنيفات الرازي (ت 606 هـ) للأديان عن شخصيّة علميّة فذة متحرّرة من قيود التّقليد، فلم يمنعه انتسابه للأشاعرة أن يستفيد من الفلاسفة مع الاحتكام التّأم إلى القرآن الكريم الذي رجع إلى طريقته في كتبه الأخيرة و منها تفسيره، وقد تجلّت هذه الشخصيّة المتحرّرة المنطلقة في الآفاق الرحبة للقرآن الكريم في تصنيف الرازي (ت 606 هـ) للأديان عند تفسيره لآيات كريمات منه.
4. لم يكن الرازي (ت 606 هـ) في تصنيفاته للأديان مجرد ناقل عن سبقه من العلماء، بل استفاد منهم وتجاوزهم، وسبق من جاء بعده.
5. تصنيفات الرازي (ت 606 هـ) للأديان تعتبر من أدقّ التصنيفات في التّراث الإسلاميّ، لاشتمالها على ميزات غير موجودة في التصنيفات الأخرى، فقد انبنت هذه التصنيفات على أسس من أهمّها:

الواقعية والنسبية والموضوعية، وهذا يدلّ على علمية هذه التصنيفات؛ وهذا يعطي للباحث العلمي إمكانية الاستفادة منها، والبناء عليها، والإضافة إليها.

الهوامش

- 1- انظر : لسان العرب، ابن منظور، دار صادر: بيروت - لبنان، ط3 : 2004، (293/8).
- 2- مدخل إلى علم التصنيف في المكتبات، برجس عزام، ص 63 و ما بعدها، مكتب الخدمات الطباعية - مطابع الصباح، ط1 : 1986 ؛ مختصر التصنيف في المكتبات و نظام ديوي العشري، وزارة الثقافة ،مديرية المراكز الثقافية، ص80، (سوريا).
- 3- و من ذلك أنّ الإمام فخر الدين الرازي قد اكتشف الفرق بين قوة الصدمة والقوة الثابتة، فالأولى زمنها قصير، والثانية زمنها طويل. كما اكتشف أن الأجسام كلما كانت أعظم كانت قوتها أقوى، وزمان فعلها أقصر، وأن الأجسام كلّما كانت أعظم كان ميلها إلى أحيائها الطبيعية أقوى وكان قبولها للميل القسري أضعف. وقد ذكر فخر الدين الرازي أن الحركة حركتان: حركة طبيعية سببها موجود في الجسم المتحرك، وحركة قسرية سببها خارج عن الجسم المتحرك. كما عزا التغير الطارئ على سرعة الجسم إلى المعوقات التي يتعرض لها، ولولاها لاحتفظ الجسم بسرعة ثابتة إذ أن تغير السرعة مرهون بتغير هذه المعوقات، داخلية كانت أو خارجية، وكلما كانت المعوقات أقوى كانت السرعة أضعف. وذكر فخر الدين الرازي أن الجسمين إذا اختلفا في قبول الحركة الطبيعية، لم يكن ذلك الاختلاف بسبب المتحرك بل بسبب اختلاف حال القوة المحركة بين الجسمين، فالقوة في الجسم المتحرك الأكبر، أكثر مما في الجسم المتحرك الأصغر. وأن الجسمين المتحركين حركة قسرية تختلف حركتهما، لا لاختلاف المحرك بل لاختلاف المتحرك، فالمعاق في الكبير أكثر منه في الصغير.
- انظر: ترجمة الرازي للدكتور حماد الله ولد السالم على هامش كتاب تحريم نهب أموال المعاهدين للنصارى، ص218، تحريم نهب أموال المعاهدين للنصارى، محمد عبد الله بن زيدان البوصادي، تحقيق: د. حماد الله ولد السالم، دار الكتب العلمية - بدون - .
- 4- من هذه البحوث ما يلي: المنطلقات الفكرية عند الإمام الفخر الرازي، د. محمد العربي، دار الفكر اللبناني - بيروت، ط1، 1992 م ؛ فخر الدين الرازي ، د . فتح الله خلف، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية، - بدون ؛ فخر الدين الرازي و آراؤه الكلامية و الفلسفية، محمد صالح الزركان، دار الفكر - بدون .
- 5 - انظر : سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق جماعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة : بيروت ، 1405 هـ 1985م، (500/21 - 501)؛ طبقات الشافعية ، أبو بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شعبة ، تحقيق : د.الحافظ عبد العظيم خان ، عالم الكتب : بيروت، الطبعة الأولى : 1407 هـ 1987م، (65/2/1 - 67)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية : بيروت . لبنان، (21/5/3 - 22)؛ ديوان الإسلام ، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية : بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى : 1411 هـ . 1990م ، (338/2 - 340).
- 6 - كان من كبار الحكماء، لم تذكر كتب التراجم تاريخ وفاته.

- انظر : وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان؛ أبو العباس أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: د.يوسف علي الطويل، و همريم قاسم الطويل؛ دار الكتب العلمية، (83/4).
- 7 - الكرامية نسبة إلى أبي عبد الله محمد بن كرام (ت 255 هـ)، و هي فرقة من الفرق الإسلامية، و ينسب إليها القول بالتجسيم.
- انظر : اعتقادات فرق المسلمين و المشركين ، فخر الدين الرازي ، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - ، 1402 هـ - 1982م، ص 67.
- 8 - من تلك البحوث: بحث حول تفسير الرازي ضمن كتاب "التفسير و رجاله"، محمد الفاضل بن عاشور، مجمع البحوث الإسلامية - الأزهر -، الكتاب الثالث عشر، 1390 هـ - 1970م ؛ و "شبهات حول تفسير الرازي - عرض و مناقشة -"، كتبه د. عيادة بن أيوب الكبيسي ، بحث نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية و العربية - الإمارات العربية -، العدد السادس عشر : 1419 هـ - 1998م ، و بحث حول تفسير الفخر الرازي ، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي، مجموع - سلسلة الرسائل، أعدها للطبع : ماجد عبد العزيز الزيايدي، المكتبة الملكية - السعودية، ط 1 ، 1417 هـ - 1996 م.
- 9- انظر : شبهات حول تفسير الرازي ، د. عيادة بن أيوب الكبيسي، ص 55 و ما بعدها .
- 10- تفسير الرازي، (173/26).
- 11 - انظر : بحث حول تفسير الفخر الرازي ، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي، ص 134 .
- 12- انظر : شبهات حول تفسير الرازي ، د. عيادة بن أيوب الكبيسي، ص 57 - 58 ؛ بحث حول تفسير الرازي ، محمد الفاضل بن عاشور، ص 80 و ما بعدها .
- 13 - تفسير الرازي "مفاتيح الغيب"، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الفكر - بيروت - لبنان، ط1، 1401 هـ - 1981م، (144 / 5).
- 14- تفسير الرازي ، (19 / 3) .
- 15- المصدر نفسه : (190 / 1).
- 16- انظر : الرياض المونقة في آراء أهل العلم ، فخر الدين الرازي ، تحقيق : أسعد جمعة، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية - القيروان -، 2004م، ص 3- 5 ، و ص 9 و ما بعدها .
- 17- تفسير الرازي، (10 / 3) .
- 18- تفسير الرازي: (10 / 3) .
- 19- انظر : المصدر نفسه ، (23 / 50 و ما بعدها).
- 20 -المصدر نفسه ، (11 / 3) .
- 21- المصدر نفسه ، (11 / 3) .
- 22 -المصدر نفسه ، (11 / 3) .

- 23 - المصدر نفسه ، (10/3) .
- 24 - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط 1 ، 1420 هـ - 2000م، (4 / 179) .
- 25 - انظر : بحث حول تفسير الرازي ، محمد الفاضل بن عاشور، ص 77 - 79 .
- 26 - شبهات حول تفسير الرازي ، د. عيادة بن أيوب الكبيسي، ص 68 .
- 27 - تفسير الرازي، (18 / 78) .
- 28 - المصدر نفسه ، (5 / 144 - 145) .
- 29 - المصدر نفسه ، (3 / 19) .
- 30 - المصدر نفسه ، (3 / 19) .
- 31 - انظر : المصدر نفسه ، (3 / 19) .
- 32 - انظر : المصدر نفسه ، (1 / 248) .
- 33 - المصدر نفسه ، (1 / 249) .
- 34 - للاطلاع على النص الأصلي للتصنيف قبل تهذيبه انظر : المصدر نفسه ، (5 / 144 - 145) .
- 35 و هؤلاء هم السمنية؛ انظر : الرياض المونقة، الرازي، ص 21 .
- 36 و هؤلاء هم الدهرية الخالص الطبيعيون؛ انظر : المصدر نفسه ، الرازي، ص 5 .
- 37 - للاطلاع على النص الأصلي للتصنيف قبل تهذيبه انظر : تفسير الرازي ، (3 / 19) .
- 38 - للاطلاع على النص الأصلي للتصنيف قبل تهذيبه انظر : المصدر نفسه ، (1 / 248 - 249) .
- 39 - التقسيم تفكيك و تحليل و تجزئة الشيء إلى أقسام، و هو على قسمين: الأول : تقسيم الكلّي إلى جزئياته، والثاني: تقسيم الكلّ إلى أجزائه، و الكلّي هو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، مثل الإنسان فإن مفهومه كليّ، يشترك في هذا المفهوم كلّ أفراد الإنسان، و الجزئيّ المقابل للكلّي و هو ما يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، مثل زيد فإن مفهومه جزئيّ، فنفس تصور مفهومه يمنع من وقوع الشركة فيه، فمفهوم زيد لا يشترك فيه كلّ أفراد الإنسان ، و الكلّ: هو ما تركّب من أجزاء ، مثل السفينة المتركبة من الألواح و السرّ، الجزء هو ما تركّب منه الشيء ، مثل الألواح فإنها جزء من الأجزاء التي تتركب منها السفينة.
- انظر : شرح الولدية في آداب البحث و المناظرة، محمد المرعشي ساجقلي زاده، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ، 1355هـ - 1936م، ص 35؛ رسالة الآداب في علم آداب البحث و المناظرة ، محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعارف الإسلامية (بدون) ، ، ص 20؛ آداب البحث و المناظرة ، محمد الأمين الشنقيطي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة - (بدون) ، (1 / 23 - 24 - 25) ، (2 / 8) .
- وأحكم التقسيم و المناظرة فيه موجودة في كتب الجدول و المناظرة ، و منها الكتب المذكورة سابقا ، ومنها أيضا كتاب شرح الرسالة الشريفة في آداب البحث و المناظرة للشريف علي بن محمد الجرجاني، عبد الرشيد الجنغوري،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر - ، 1360هـ - 1941م ، و أضف إليها كذلك ما وضع على شرحي الولدية و الشريفة من الحواشي .

40 -تقسيم الكلّي إلى جزئياته نوعان: الأول : التقسيم الحقيقي، و الثاني : التقسيم الاعتباري، أما التقسيم الحقيقي فهو ما كانت الأقسام فيه متباينة عقلا و خارجا ، مثل تقسيم الجسم إلى نام كالنبات و غير نام كالحجر؛ و أما التقسيم الاعتباري فهو ما كانت الأقسام فيه مختلفة في العقل وحده دون الخارج ، لإمكان أن يوجد في الخارج شيء واحد تتحقق فيه حقائق الأقسام المختلفة ، مثل الحيوان فإنه نوع بالنسبة إلى النامي و قسم منه، و جنس بالنسبة إلى الإنسان و الفرس، فاجتمع في الحيوان مفهومان مختلفان التوعية و الجنسية ، لكنهما صدقا معا على الحيوان باعتبارين مختلفين، فالحيوان نوع باعتبار ما فوقه و جنس باعتبار ما تحته.

انظر: شرح الولدية في آداب البحث و المناظرة، محمد المرعشي ساجقلي زاده، ص 37 - 38 ؛ رسالة الآداب في علم آداب البحث و المناظرة ، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 23 - 24 ؛آداب البحث و المناظرة ، محمد الأمين الشنقيطي، (09/2) .

و حصر الأديان في التقسيم - الحقيقي أو الاعتباري - شرط في صحة التقسيم، و معنى حصرها أن لا يترك في التقسيم ذكر بعض الأديان الناخلة في المقسم، و إذا انتفى هذا الشرط فسد التقسيم. انظر و قارن بما في : شرح الولدية في آداب البحث و المناظرة، محمد المرعشي ساجقلي زاده، ص 37 .

41 -تفسير الرازي ، (5 /144).

42 -المصدر نفسه ، (3 /19).

43 يعبر عن هذه النسب و الروابط في علم المناظرة بألفاظ، هي: المقسم أو مورد القسمة، و القسم واحد أقسام، والقسيم؛ و العلاقة بين الأقسام تسمى التباين أو التخالف، و العلاقة بين القسم و مورد القسمة تسمى العموم والخصوص المطلق أو الوجهي؛ و لكل لفظ من الألفاظ المذكورة معناه الاصطلاحي.

انظر شرح الولدية في آداب البحث و المناظرة، محمد المرعشي ساجقلي زاده، ص 36 - 37؛ رسالة الآداب في علم آداب البحث و المناظرة ، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 24 - 28 ؛آداب البحث و المناظرة ، محمد الأمين الشنقيطي، (10/2 - 11 - 15) .

44- قائل التقسيم يدعي بتقسيمه: أن هذا التقسيم حاصر، يعني أنه جامع لكل أنواع المقسم، و أن كل قسم من هذه الأقسام التي ذكرها أخص مطلقاً من المقسم، و أن كل قسم من هذه الأقسام يباين ما عداه من الأقسام مباينة تامة.

انظر: رسالة الآداب في علم آداب البحث و المناظرة ، محمد محي الدين عبد الحميد ، ص 14.

فهذه الدعاوى التي يدعيها صاحب التقسيم هي في الحقيقة الأغراض التي جعلته يقول بالتقسيم، و هي - كما هو مذكور أعلاه: حصر الأنواع، و بيان النسب و العلاقات الموجودة بين الأنواع .

- 45- تخلف هذين الوجهين بأن لا يمكن إدخال أداة الانفصال "إما" بين الأقسام، أو بأن لا يسوغ الإخبار بالمقسم عن كل قسم يجعل التقسيم من تقسيم الكل إلى أجزائه، كتقسيم الشجرة إلى الجذع والأغصان، ولا يكون التقسيم مع تخلف الوجهين المذكورين من تقسيم الكل إلى جزئياته.
- انظر: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 20-21.
- 46 - تقسيم الكل إلى جزئياته باعتبار انحصار المقسم فيما يذكر من الأقسام نوعان: الأول التقسيم العقلي، والثاني: التقسيم الاستقرائي، ومعنى التقسيم العقلي ما يجزم العقل فيه بانحصار المقسم في أقسامه بمجرد النظر في القسمة، كقولنا: العدد إما زوج وإما لا زوج؛ ومعنى التقسيم الاستقرائي ما يجوز العقل فيه بمجرد من غير التفات إلى الوجود الخارجي وجود قسم آخر من غير الأقسام المذكورة، لكنه إذا نظر إلى الأقسام الموجودة فعلا حكم بانتفاء ما جوزه العقل، أي بانتفائه في الواقع.
- انظر: شرح الوليدية في آداب البحث والمناظرة، محمد المرعشي ساجقلي زاده، ص 40 - 41 - 42؛ رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 22 - 25؛ آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي، (2/ 11 - 12).
- 47 - تفسير الرازي، (5/ 144).
- 48 - المصدر نفسه، (3/ 19).
- 49 - المصدر نفسه، (1/ 248).
- 50 - المصدر نفسه، (5/ 144).
- 51- انظر: علم الأديان: تاريخه مكوناته مناهجه أعلامه حاضره مستقبله، د. خزعل الماجدي، الناشر: مؤمنون بلا حدود، ط1، 2016م، ص 575 وما بعدها (بتصرف).
- 52 - تفسير الرازي، (1/ 248).
- 53 - انظر و قارن شرح الوليدية في آداب البحث والمناظرة، محمد المرعشي ساجقلي زاده، ص 41 - 42.
- 54 - تفسير الرازي، (5/ 144).
- 55- قارن بما كتبه د. عدنان المقراني في نقده لتصنيف ابن حزم للأديان، انظر: نقد الأديان عند ابن حزم الأندلسي، د. عدنان المقراني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي فرجينيا - الولايات المتحدة، ط1، 1429هـ - 2008م، ص 67.
- 56- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، فخر الدين الرازي محمد بن عمر الرازي، تعليق: سميح دغيم، دار الفكر اللبناني بيروت - لبنان، ط1، 1992م، ص 37.
- 57 و من أقوال أئمة الأشاعرة في ذلك ما يلي: قال أبو الحسن الأشعري: "إن المعرفة بالله تعالى طريقها الاكتساب، والنظر في آياته والاستدلال عليه بأفعاله". مجرد مقالات الأشعري، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق: بيروت، 1987م، ص 15.

وقال الباقلاني: " إنه سبحانه غير معلوم باضطراب ، ولا مشاهد بالحواس ، وإنّما يعلم وجوده و كونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة و البراهين الباهرة". الإنصاف فيما يجب اعتقاده و لا يجوز الجهل به ، أبو بكر بن الطيب الباقلاني ، تحقيق : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، مؤسسة خانجي للطباعة ، الطبعة الثانية : 1382 هـ. 1963 م، ص22. و استمرّ الأشاعرة على هذا القول بعد الرازي، فسيف الدين الآمدي قال: " فلا محالة أن العلم برسالة الرسول والقول بتصديقه يتوقف على وجود المرسل وصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز، بتوسط الحادثات والكائنات والممكنات ، وذلك كله ليس هو مما يقع بديهية، فإنه لو خلى الإنسان ودواعي نفسه في مبدأ نشوئه من غير النفات إلى أمر آخر، لم يحصل له العلم بشيء من ذلك أصلاً". غاية المرام في علم الكلام ، سيف الدين الآمدي ، تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : الجمهورية العربية المتحدة ، 1391 هـ - 1971 م، ص323.

58 - مجرد مقالات الأشعري ، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، ص17.

59- معالم أصول الدين، فخر الدين الرازي، تعليق : سميح دغيم، دار الفكر بيروت - لبنان، ط1992م، ص 22 .

60-المصدر نفسه ، الرازي، ، ص 22 .

61- الفلك هو جسم بسيط كروي ، و هو نوعان: الأول الفلك الكلي وهو الفلك المستقل الذي لا يكون جزءا لغيره؛ والثاني : الفلك الجزئي وهو ما كان جزءا لفلك آخر .

انظر : كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم - علي دحروج ، طبعة : مكتبة لبنان بيروت - لبنان ، ط1، 1996 م، (1288/2) .

62-الجسم البسيط هو ما يشابه كل واحد من أجزائه كلّاه في تمام الماهية؛ فالماهية بتمامها موجودة في الجزء والكلي، فالجزء كالكل في الاسم و الحدّ، و الجسم المركّب هو ما ليس كذلك ؛ و الجسم البسيط نوعان: الأول الجسم البسيط الفلكي، و هو الأفلاك و ما ركّز فيها من الكواكب، الثاني: الجسم البسيط العنصري، والبسائط العنصرية هي : الهواء و النار و الماء والتراب.

انظر : محصل أفكار المتقدمين، الرازي، ص103 .

63- انظر : شرح المقاصد، التافازاني، (128/3-129)، (3/172)، (3/228) .

64-انظر : محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين، الرازي، ص 70، شرح معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي، شرف الدين عبد الله بن محمد ابن التلمساني، تحقيق : نزار حمادي، دار الفتح للدراسات و النشر - الأردن - ، ط 1 ، 1431 هـ - 2010 م، ص 133.

و الفلاسفة يثبتون الجوهر و يقولون به ، لكنه عندهم نوعان : الأول المتحرّز أي الحال في محلّ و هو المعبر عنه الله بالصورة، و الثاني ما ليس متحرّزا و لا قائما بالمتحرّز و يسوّنه الجوهر الروحاني، كالروح البشرية؛

فمعنى الجوهر عند المتكلمين أخص من معناه عند الفلاسفة لأدّهم يحصرونه في للتحيز ز. و قد اتفق الفلاسفة مع المتكلمين في كثير من المصطلحات مع الاختلاف في المعنى.

انظر: شرح معالم أصول الدين، ابن التلمساني ص 133.

65- انظر مع المقارنة: فخر الدين الرازي و آراؤه الكلامية و الفلسفية ، محمد صالح الزركان ص 620 و ما بعدها .

66 -انظر :شرح المقاصد ، مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، تحقيق وتعليق : د. عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب: بيروت ، الطبعة الثانية : 1419 هـ - 1998 م، (3 / 139) .

67- لقد أورد محمد صالح الزركان آراء الرازي في هذه المسألة مفصلة مع الإحالة على كتب الرازي .

انظر: فخر الدين الرازي و آراؤه الكلامية و الفلسفية ، محمد صالح الزركان، ص 470 و ما بعدها .

68 -تفسير الرازي، ص 45.